

إعداد: مودي و راكان الشمري



TAL5ISCOM
Twitter
Instagram



1438-1437 اللقاءات الحية لمقرر مبادئ التمويل والاستثمار

المستوى الرابع - إدارة أعمال - اقتصاد - محاسبة
الانتساب المطور - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تفريغ اللقاءات الحية لمقرر مبادئ التمويل

المستوى الرابع (إدارة أعمال - إقتصاد - محاسبة)
الانتساب المطور - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الإصدار الأول ١٤٣٨ - ٢٠١٧

جمع وإعداد

مودي

@mood8803



TAL5IS.COM

مؤسسة دار تلخيص
المملكة العربية السعودية - الرياض

920005906

Email: info@tal5is.com

www.tal5is.com

جميع الحقوق محفوظة ولايسمح بتصوير هذه المادة أو طباعتها للاستخدام التجاري..

بإمكانكم طلب النسخة الأصلية الملونة من هذه المادة عبر الوسائل التالية:



tal5iscom



tal5iscom



0570700501



تفريغ اللقاءات الحية لمقرر

مبادئ التمويل

المستوى الرابع - (إدارة أعمال – اقتصاد - محاسبة)

الانتساب المطور – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مقدمة..

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد..

يسعدنا ونحن نقدم بين يديك هذا الشرح والتفريخ لـ اللقاءات الحية من مقرر مبادئ التمويل لطلاب المستوى الرابع (إدارة أعمال ، اقتصاد، محاسبة) وهذا المذكرة قد تم إعدادها في الفصل الثاني من العام الدراسي ١٤٣٨ هـ وذلك لتكون أداة مساعدة يستنير بها الطالب في فهم هذا المقرر .. ومن هذا المنطلق نود أن نشير إلى أنه من الضروري لكل طالب الرجوع إلى اللقاءات الحية وكذلك المحاضرات المسجلة وذلك حتى يتمكن من فهم المقرر بشكل كامل والحصول فيه على أعلى الدرجات بإذن الله .. وختاماً لا يسعنا إلا أن نقول أن هذه التفريغات هي جهد شخصي فما كان فيها من صواب فمن الله وحده وما كان فيها من خطأ فمن أنفسنا والشيطان ولا تنسونا من صالح دعائكم في ظهر الغيب نسأل الله العلي القدير لنا ولكم التوفيق والسداد في الدنيا والآخرة

إخوانكم

راكان الشمري

@rakan666

مودي

@moood8803

طلباتكم من المقررات والملخصات وبنوك الأسئلة متوفرة لدى مكتبة دار تلخيص
أفضل طباعة ملونة بأقل الأسعار ، وخدمة التوصيل إلى المنزل متوفرة في جميع أنحاء المملكة



TAL5IS.COM

920005906



Tal5isCom@



Tal5iscom



0570700501



Tal5isCom@

يسعدنا مشاركتكم لأفكاركم وآرائكم واستفساراتكم التي تخص الانتساب المطور - جامعة الإمام محمد بن سعود وذلك على حسابات
مجموعة MBA على برامج التواصل الاجتماعي



https://t.me/Imam_university



قناة MBA للشروحات
<https://goo.gl/iXX8tt>



@Mba_imam



AMB_a1



@MoOoDybot

المحاضرة الاولى

المفاهيم الأساسية حول طبيعة الإستثمار

- التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة وذلك من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل وهذه تكون بمثابة تعويض عن الفرصة البديلة للأموال المستثمرة ، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة.

- الإدخار يختلف عن الإستثمار ، بحيث أن الإدخار لا يحتمل أي درجة من المخاطرة وإنما يعود للمدخر بالإيجابية وبالمنفعة لاحقاً **عكس الإستثمار** الذي يتحمل عنصر المخاطرة.

- يمثل الاستثمار العنصر الحيوي والفعال لتحقيق عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية
- التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر

الإدخار (الفائض – فائض الدخل)

- هو الفرق بين الدخل وما يُنفق على السلع والخدمات الاستهلاكية.
- من الممكن أن يُكون احتياطي من هذا الإدخار ويتم إستخدامه لاحقاً إما بشكل استثماري وإما بعملية إستهلاكية لأصل قد يحتاج إليه ذلك المدخر

أهمية الإستثمار

- زيادة في الدخل القومي.
- ايجاد فرص عمل.
- دعم لعملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية.

أهداف الإستثمار

المنفعة العام : (المشروعات التي تقوم بها الدولة دون تحقيق ربح)

مثال / تعبيد الطرق فتح الجامعات

المنفعة الخاص : (تحقيق العائد والربح).

تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرار المشروع والمحافظة على قيمة الأصول الحقيقية.

استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته وذلك لضمان السيولة اللازمة لحل أي مشاكل مستقبلية.



مشاهدة المحاضرة

أنواع الإستثمار

الإستثمار الحقيقي (النوع الرئيسي):

وهو الإستثمار في الأصول الحقيقية ، وهو المفهوم الإقتصادي للعملية الإستثمارية وهذا الذي يعود بالمنفعة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وذلك بإيجاد فرص عمل وعمليات تنموية للبلد الذي ينتمي إليه صاحب ذلك المشروع الإستثماري مثال فتح مصنع للقطن

الاستثمار المالي:

وهو المتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم - السندات - شهادات الإيداع) وهذا لا يعود بالنفع إلا لصاحبه فقط ، حيث أنها عملية إنتقال أموال من شخص إلى آخر.

الاستثمار طويل الأجل:

وهو الإستثمارات التي تمتد عادةً لأكثر من ثلاث سنوات كالإستثمار في المشروعات الصناعية - الزراعية (أكثر الصيغ الإستثمارية) ... الخ)

الاستثمار متوسط الأجل:

وهي الإستثمارات التي تمتد خلال فترة زمنية تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات (أكثر الصيغ الإستثمارية)

الاستثمار قصير الأجل:

وهي الإستثمارات التي تمتد فترة زمنية لا تتجاوز العام في الغالب مثل (الاحتياجات التمويلية الموسمية للسلع والخدمات)

وينقسم إلى نوعين :

١- الإستثمار قصير الأجل.

تقل مدته عن العام وتزيد عن بضعة أسابيع.

٢- الإستثمار قصير الأجل جداً.

لا يزيد عن اليوم أو بضعة أيام أو أسابيع (بائعي التجزئة - لسرعة دوران السلع بينهم)

الاستثمار المستقل

هو الاساس في زيادة الدخل والناتج القومي من قبل قطاع الأعمال أو الحكومة أو من إستثمارات أجنبية.

الاستثمار المحفز:

هو الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل والعلاقة بينهما طردية

الاستثمار المادي :

وهو الذي يمثل الشكل التقليدي للاستثمار ، أي أنه هو الإستثمار الحقيقي ولكن بمسمى آخر.

الاستثمار البشري:

(أهم الأنواع) يتمثل بالإهتمام بالعنصر البشري وذلك من خلال تدريبه وتعليمه بحيث يكون عنصر منتج للجهة التي يتبع إليها.

الاستثمار في مجالات البحث والتطوير:

وذلك بحيث تدعم العملية البحثية والتطويرية بمبالغ معينة وتقوم بالاستثمار في هذا المجال حالياً لكي تستفيد منه لاحقاً

كويزات اللقاء الأول

« ذكرها الدكتور باللقاء

السؤال الاول / اهمية الاستثمار تكمن في :-

١- زيادة في الدخل القومي

٢- عجز في الدخل القومي

٣- التضحية بفرص العمل .

السؤال الثاني / الاستثمار الحقيقي هو الإستثمار في الأصول الحقيقية

١- صح

٢- خطأ

السؤال الثالث / الاستثمار قصير الأجل هو الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه الاستثمار الرأسمالي

١- صح

٢- خطأ

أسئلة مقتبسة من أسئلة السنوات السابقة

<<<< الحلول اجتهاد شخصي، تمت مراجعتها ولكن لست معصوم من الخطأ.

٥ | العلاقة بين الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز ؟

أ- عكسية | ب- تباينية

ج- طردية | د- لاشيء مما سبق

٦ | الاستثمار قصير الاجل هو الذي يأخذ شكل الاسهم والسندات ويطلق

عليه الاستثمار الرأسمالي

أ- صحيح | ب- خاطئ

٧ | أهمية الاستثمار تكمن في :

أ- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية | ب- عجز الدخل

القومي | ج- التضحية بفرص العمل | د- لاشيء مما ذكر

٨ | ممكن ان يطلق على الادخار :

أ- العجز | ب- الفائض

ج- النقص | د- الاستهلاك

١- | الاستثمار الحقيقي هو :

أ- الاستثمار في الاصول الحقيقية | ب- المتعلق بالاستثمار في الاوراق

المالية . | ج- المتمثل بالاهتمام العنصر البشري . | د- أ+ ب

٢ | الاستثمار المالي هو :

أ- الاستثمار في الاصول الحقيقية | ب- المتعلق بالاستثمار في الاوراق

المالية . | ج- المتمثل بالاهتمام العنصر البشري . | د- لاشي

مما سبق

٣ | الاستثمار المحفز هو :

أ- الاستثمار المستقل | ب- الذي يأتي نتيجة زيادة الدخل

ج- المتمثل بالاهتمام العنصر البشري . | د- لاشيء مما سبق

٤ | الاستثمار المادي هو :

أ- الاستثمار في الاصول الحقيقية | ب- الاستثمار الحقيقي .

ج- المتمثل بالاهتمام العنصر البشري . | د- لاشي مما سبق

المحاضرة الثانية

مقومات القرار الاستثماري

تختلف استراتيجية الاستثمار باختلاف أولويات المستثمرين ، وتتأثر هذه الأولويات بعدة عوامل ، أهمها:-

- ١- الربحية: تتمثل بمعدل العائد الذي سيحصل عليه المستثمر.
- ٢- السيولة. / ٣- الأمان : يتوقفان على مدى تحمل المستثمر لعنصر المخاطرة.

أنواع المستثمرين

- ١- المستثمر المتحفظ: يعطي الأولوية لعنصر الأمان.
- ٢- المستثمر المضارب: يعطي الأولوية لعنصر الربحية.
- ٣- المستثمر المتوازن: يوازن بين العائد والمخاطرة.

الأسس والمبادئ العلمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية

عند اتخاذ القرار الاستثماري لابد من أخذ عاملين في عين الاعتبار هما:

العامل الأول

أن يعتمد على أسس علمية

- (١) تحديد الهدف الأساسي من الإستثمار.
 - (٢) تجميع المعلومات اللازمة لإتخاذ القرار.
 - (٣) تقييم العوائد المتوقعة للفرص الإستثمارية المقترحة.
 - (٤) إختيار البديل أو الفرصة الإستثمارية المناسبة للأهداف المحددة.
- (أن لا يكون الاستثمار في مجال واحد ويضع فيه كامل رأس المال).

الاستثمار الناجح

هو الذي يتولد عنه **تدفقات نقدية داخلية** سواء كانت في شكل إيرادات تشغيلية أو رأسمالية أو أخرى **أكبر من تلك التدفقات النقدية الخارجة** في سبيل شراء أو عمليات تأجير وعمليات تشغيل إستثمارية حيث أنه لابد من أخذ القيمة الزمنية للنقود وأيضا مقدار المخاطرة التي قد تنتج أثناء العملية الاستثمارية .

العامل الثاني

أن يراعي بعض المبادئ

- (١) مبدأ تعدد الخيارات أو الفرص الاستثمارية.
- (٢) مبدأ الملائمة (إختيار المجال الاستثماري المناسب).
- (٣) مبدأ وجود الخبرة والتأهيل.
- (٤) مبدأ التنوع وتوزيع المخاطر الاستثمارية.

التمويل

هو الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها.

وهذا يشتمل على مجموعة عناصر أهمها :

- التحديد الدقيق لوقت الحاجة لعملية التمويل.
- البحث عن مصادر الأموال.
- تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها اي نشاط يزاوله ذلك المستثمر.

إستراتيجيات الممولين

- تمويل منفرد من قبل مؤسسة واحدة.
- تمويل ثنائي من مؤسستين تشتركان في تمويل نشاط واحد.
- تمويل متعدد من عدة مؤسسات تمويلية تشترك في تمويل النشاط.
- تمويل من قبل مؤسسات دولية أو مؤسسات خاصة.

مصادر الإيرادات

- إيرادات المبيعات الناتجة عن نشاط التشغيل الاساسي للشركة.
- الإيرادات المحصلة من جراء العمليات الاستثمارية.
- العمولات المحصلة على الخدمات التي تقدمها تلك الشركة أو من مصادر أخرى.

مصادر المصروفات

- تكاليف التشغيل المتغيرة من أجور ومواد وشراء خدمات متعلقة بالنشاط.
- تكاليف التشغيل الثابتة والمتعلقة بمخصص الإستهلاكات ولبعض من الأصول الثابتة.
- الإيجارات التي تدفعها تلك الشركة.

جانبي القرار المالي في الشركات

- ١- جانب الاستثمار: وهو مخرجات الشركة الذي تحتاجه من الأصول الثابتة والأصول المتداولة
- ٢- جانب التمويل: وهو المخصص لحقوق الملكية ومصادر الإلتزامات (سواء طويلة الاجل او قصيرة الاجل والمتداولة هي قصيرة الاجل).

تقييم المشروعات

مثال / لو عند شخص مبلغ معين واراد الاستثمار في فتح محل لدية عدة بدائل يقدر يفتح مغسلة او فتح بقاله و لابد من المفاضلة بين البقالة والمغسلة ودراسة المشروعات بشكل صحيح وذلك لإنشاء ذلك المشروع على الشكل الصحيح.

عبارة عن وضع المعايير اللازمة للتوصل إلى إختيار بديل أو مشروع مناسب بين عدة بدائل مقترحة والذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة والتي تستند على أسس علمية ، حيث أنه لا بد من وضع المفاضلة بين المشروعات أو البدائل المقترحة.

من المفاضلات المقترحة

- المفاضلة بين توسيع المشروعات القائمة أو إنشاء مشروعات جديدة
- المفاضلة بين إنتاج أنواع معينة من السلع أو الإستمرار في عملية إنتاج السلع الموجودة حالياً ولكن تطويرها.
- المفاضلة بين أساليب الإنتاج وصولاً لإختيار الاسلوب المناسب
- المفاضلة بين المشروعات إستناداً إلى الأهداف المحددة مسبقاً لكل مشروع.
- المفاضلة بين المواقع البديلة للمشروع (في وسط المدينة أم في أطرافها)
- المفاضلة بين البدائل التكنولوجية المتاحة لإقامة مثل ذلك المشروع

أهمية تقييم المشروعات

يعود لعاملين أساسيين:-

العامل الأول

ندرة الموارد الإقتصادية خاصة رأس المال (السيولة) نتيجة لتعدد المجالات والنشاطات التي يمكن أن يستخدم فيها.

العامل الثاني

التقدم العلمي والتكنولوجي والذي وفر العديد من البدائل سواء في مجال الإنتاج أو طرق الإنتاج إضافة إلى سرعة تناقل المعلومات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

الهدف من تقييم المشروعات

- تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- (لتحقيق ذلك لابد أن تضمن عملية التقييم العلاقات الترابطية بين المشروع المقترح والمشروع القائم).
- تساعد في التخفيف من درجة المخاطرة للأموال المستثمرة.
- تساعد على ترشيد القرارات الإستثمارية.
- تساعد في توجيه المال المراد استثماره إلى ذلك المجال الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة

القيمة الزمنية للنقود

مبدأ: الريال الذي استلمه اليوم أفضل من الريال الذي قد استلمه في المستقبل

لأن المبلغ الذي أقبضه اليوم يمكن استثماره في المستقبل سواء في نفس المشروع أو مشروع آخر وبهذا تزيد قيمته **ويدر علي مبالغ مستقبلاً**

وافهم يافهم

تقييم البدائل الاستثمارية

- عند تقييم البدائل الاستثمارية فإننا نتعامل مع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في توقيتات مختلفة .
- ولذلك نحتاج إلى تحديد القيمة المكافئة لهذه التدفقات النقدية.
- هل من الأفضل استثمارها الآن وكم المبالغ التي سنتحصل عليها لاحقاً ومتى سنتحصل عليها.

أسئلة مقتبسة من أسئلة السنوات السابقة

<<<< الحلول اجتهاد شخصي، تمت مراجعتها ولكن لست معصوم من الخطأ.

١| الربحيه تتمثل في :

أ- معدل العائد | ب- معدل الاولوية . | ج- معدل الامان .
د- ب+ ج

٢| الذي يعطي عنصر الربحية الاولى هو المستثمر :

أ- المتحفظ | ب- المضارب . | ج- المتوازن .
د- لاشي مما سبق

٣| احد الاسس العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري هو :

أ- تحديد الهدف الاساسي للاستثمار
ب- تعدد الخيارات أو الفرص الاستثمارية . | ج- الخبرة والتأهيل .
د- لاشي مما سبق

٤| المستثمر المتحفظ هو :

أ- الذي يوازي بين العائد والمخاطرة. | ب- الذي يعطي عنصر الامان
الاولوية | ب- الذي يعطي عنصر الربح الاولوية. | د- أ + ج

٥| أهمية تقييم المشروعات تعود الى :

أ- ندرة الامان والتأهيل. | ب- ندرة العائد وعظم المخاطر
ج- ندرة الامان والاولوية
د- ندرة الموارد الاقتصادية والتقدم العلمي والتكنولوجي.

٦| السيولة والامان كأحد الاستراتيجيات الملائمة للاستثمار يتوقفان على:

أ- معدل العائد | ب- معدل الأولوية
ج- مدى تحمل المستثمر لعنصر المخاطرة | د- لا شيء مما ذكر

٧| أحد المبادئ التي يعتمد عليها تقييم المشروعات هو القيمة الزمنية

للقود

أ- صحيح | ب- خاطئ

٨| من اهداف عمليه تقييم المشروعات:

أ- التخفيف من السيولة | ب- التخفيف من العائد
ج- التخفيف من درجه المخاطرة للأموال المستثمرة
د- التخفيف من الموارد الاقتصادية

٩| المستثمر المتوازن هو :

أ- الذي يعطي عنصر الربحية الأولوية | ب- الذي يوازن بين العائد
والمخاطره | ج- الذي يعطي عنصر الأمان الأولوية | د- لا شيء مما
ذكر

١٠| المستثمر..... هو الذي يعطي عنصر الربحية الأولوية

أ- المتحفظ | ب- المضارب
ج- المتوازن | د- لا شيء مما ذكر

١١| احد المبادئ الرئيسية عند اتخاذ قرار الاستثماري:

أ- توزيع المخاطر الاستثمارية | ب- الاستثمار بكامل السيولة
للتخفيف من العائد | ج- الاستثمار في مجال واحد
د- لا شيء مما ذكر

١٢| ما هو الهدف في علم التمويل والاستثمار :

أ- الاهتمام بالموارد | ب- شيء ما ترغب في ان يتحقق
في المستقبل | ج- شيء ما ترغب في ان تتخلى عنه
د- لا شيء مما ذكر

المحاضرة الثالثة

ذكر في بداية اللقاء هذه القوانين :-

صافي القيمة الحالية = القيمة الحالية للمنافع - القيمة الحالية للتكاليف
صافي القيمة الحالية = التدفقات النقدية الداخلة - التدفقات النقدية الخارجة

التحليلات التفاضلية

أحد أساليب تقييم البدائل المختلفة وأكثرها شيوعاً عند اتخاذ قرارات الإحلال، أي إحلال أصل مكان أصل آخر أو استبدال آلة بألة جديدة أو ما شابهها وذلك لمقارنة التدفقات النقدية بين الوضع الحالي والوضع المقترح ، مع الأخذ بالحسبان القيمة الزمنية للنقود

مثال

في إحلال وحدة من المعدات الجديدة بدلاً من وحدة من المعدات الموجودة نفترض ان تكلفة المعدات الجديدة (١٨٠ الف ريال) والإيرادات التي يحققها الاستثمار الجديد (١٤٠ ألف ريال) بينما تبلغ تكلفة العمالة (٢٠ الف ريال) والمواد (٤٠ ألف ريال) والتكاليف الإضافية المتغيرة (١٢ الف ريال) ونفقات الحزم والتغليف (١٨ ألف ريال) وأن القيمة التخريدية للمعدات الحالية (١٠ الف ريال) والإيرادات الحالية (١٠٠ ألف ريال) ونفقات الحزم والتغليف (١٥ ألف ريال).

المطلوب : توضيح استخدام التحليلات التفاضلية في المقارنة بين البدائل الاستثمارية

التدفقات النقدية التفاضلية السنوية	المعدات الحالية	المعدات الجديدة	زيادة أو نقص التدفقات النقدية
إيرادات	١٠٠	١٤٠	٤٠
عمالة	٢٥	٢٠	٥
مواد	٣٠	٤٠	(١٠ -)
تكاليف إضافية متغيرة	١٠	١٢	(٢ -)
نفقات حزم وتغليف	١٥	١٨	(٣ -)
التدفق السنوي الصافي			٣٠

أي أن الإستثمار الجديد يحقق تدفق سنوي صافي مقداره (٣٠ الف ريال) مما يرجح أهمية الاستثمار الجديد -إذا كان صافي التدفق السنوي (بالسالب) فمن الأفضل البقاء على المعدات الحالية

أهم ما تتضمنه قائمة التدفقات النقدية الداخلة

- إيرادات المبيعات المختلفة.
- أي إعانات أو تعويضات قد تحصل عليها المؤسسة.
- قيمة الخردة (معناها القيمة المستلمة عند بيع آلة تم استهلاكها لمدة سنوات).

أهم ما تتضمنه قائمة التدفقات النقدية الخارجة

- الأراضي - المباني - الآلات والمعدات - الأثاث.
- التكاليف التشغيلية (مواد خام - تكاليف عمالة - مصاريف إدارية - مصاريف نثرية " الهاتف والكهرباء ").
- الإحتياطيات (القانونية أو الإلزامية).

صافي القيمة الحالية للمشروع الإستثماري

هو الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة للمشروع والقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة

- إذا كان صافي القيمة الحالية للمشروع (رقم موجب) أي أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة تزيد عن القيمة الحالية للتدفقات الخارجة وبالتالي (المشروع الإستثماري مربح)

- إذا كان صافي القيمة الحالية للمشروع (رقم سالب) أي أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة تقل عن القيمة الحالية للتدفقات الخارجة وبالتالي (المشروع الإستثمار غير مربح ويفضل ألا يتم المشروع)
- في حالة وجود أكثر من مشروع استثماري يفضل المشروع الذي يعطي أكبر صافي قيمة حالية.

صافي القيمة الحالية يعتمد على:-

- (١) تحديد تكلفة الاستثمار في بداية المدة المتوقعة.
- (٢) تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي تتحقق خلال الحياة الاقتصادية للمشروع.

- (٣) يقبل المشروع إذا كانت أكبر من (الصفر) ويرفض إذا كانت القيمة (سالبة).

- (٤) عند المفاضلة بين أكثر من مشروع يتم إختيار المشروع الذي يحقق (أكبر) صافي قيمة حالية.

العوامل المؤثرة على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة

- (١) أسعار المواد والمنتجات (حيث انها تكون متغيرة).
- (٢) كميات المبيعات.
- (٣) مستوى الطاقة الإنتاجية المستغلة.
- (٤) الحياة الإنتاجية للمشروع.
- (٥) مدى ثبات عناصر التكاليف الأخرى (المتغيرة أو الثابتة).

مفهوم المخاطرة

حدوث أحداث غير متوقعة تؤثر بصورة سلبية على قدرة المشروع على تحقيق عائد ملائم على إستثمارات المشروع. ويمكن إستخدام مفهوم المخاطرة كمفهوم بديل لـ (عدم التأكد).

أساليب قياس المخاطرة

الأول: تحليل الحساسية

يعتمد على تقدير قيم مختلفة للدخل الذي يمكن أن يحققه أي أصل وذلك بتحديد ثلاثة تقديرات تنبؤيه (توقعيه) للعائد الخاص بأي أصل.

(١) التقدير المتشائم للعائد. (٢) التقدير الأكثر احتمالاً للعائد. (٣) التقدير المتفائل للعائد.

ويمكن قياس المخاطر الخاصة بالأصل من خلال مفهوم (المدى)

المدى = التقدير المتفائل للعائد - التقدير المتشائم للعائد

يجب حفظ القوانين لحل التمارين فقط تعويض مباشر اكتب القانون و عوض عليه.

تمرين : من خلال البيانات التالية

المطلوب : قياس درجة المخاطرة من خلال مفهوم المدى
الحل : نطرح التقدير المتشائم للعائد من التقدير المتفائل للعائد
نكتب قانون المدى /
المدى = التقدير المتفائل للعائد - التقدير المتشائم للعائد
المدى للأصل (أ) = ٣٥% - ٢٥% = ١٠% موضحة بالجدول .
المدى للأصل (ب) = ٥٥% - ٣٠% = ٢٥% موضحة بالجدول .

البيان	الأصل (أ)	الأصل (ب)
الإستثمار المبدئي	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
معدل العائد السنوي		
* التقدير المتشائم للعائد	٢٥ %	٣٠ %
* التقدير الأكثر احتمالاً	٣٠ %	٣٥ %
* التقدير المتفائل للعائد	٣٥ %	٥٥ %

قاعدة : كلما زاد (المدى) الخاص بأي أصل ، كلما زادت (درجة تغير العائد)

وبالتالي تزيد (درجة المخاطرة) المرتبطة بهذا الأصل.

ومن المثل السابق يتضح لنا أن :

الأصل (ب) أكثر خطورة من الأصل (أ) حيث ان المدى بالأصل ب اكثر خطورة

واضح النسبة مرتفعة اكثر.

البيان	الأصل (أ)	الأصل (ب)
الإستثمار المبدئي	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
معدل العائد السنوي		
* التقدير المتشائم للعائد	٢٥ %	٣٠ %
* التقدير الأكثر احتمالاً	٣٠ %	٣٥ %
* التقدير المتفائل للعائد	٣٥ %	٥٥ %
المدى	١٠ %	٢٥ %

الثاني : الإنحراف المعياري

يتم استخدامه من خلال قياس درجة التشتت أو البعد عن القيمة المتوقعة للعائد.

تمرين :

إذا كانت عوائد سهم شركة (س) وسهم شركة (ص) موزعة كما يلي:

المطلوب : حساب الإنحراف المعياري لشركة (س) و شركة (ص)

الحل :

(الخطوة الأولى) نقوم بحساب متوسط عائد الشركة (ط)

$$\text{ط} = (\text{العائد الجيد} \times \text{الإحتمال الجيد}) + (\text{العائد العادي} \times \text{الإحتمال العادي}) + (\text{العائد السيء} \times \text{الإحتمال السيء})$$

عملية تعويض مباشر من القانون

$$\text{متوسط عائد الشركة (س)} = (0,2 \times 6) + (0,2 \times 2) + (0,6 \times 4) = 4$$

$$\text{متوسط عائد الشركة (ص)} = (0,2 \times 7) + (0,2 \times 1) + (0,6 \times 4) = 4$$

(الخطوة الثانية) نقوم بإستخراج مربع الإنحراف لجميع حالات السوق:-

الإنحراف عن المتوسط = العائد في حالة السوق - متوسط عائد الشركة (ط)

حالة السوق الجيدة

$$\text{متوسط عائد شركة (س)} = 4$$

العائد في الحالة الجيدة للسوق في الشركة

$$6 = (\text{ س })$$

$$\text{الإنحراف عن المتوسط} = 6 - 4 = 2$$

$$\text{متوسط عائد شركة (ص)} = 4$$

العائد في الحالة الجيدة للسوق في الشركة

$$7 = (\text{ ص })$$

$$\text{الإنحراف عن المتوسط} = 7 - 4 = 3$$

مربع الإنحراف = ضرب الإنحراف عن المتوسط

في نفسه

$$\text{مربع الإنحراف لشركة (س)} = 2 \times 2 = 4$$

$$\text{مربع الإنحراف لشركة (ص)} = 3 \times 3 = 9$$

حالة السوق السيئة

الإنحراف عن المتوسط = العائد في حالة

السوق - متوسط عائد الشركة (ط)

$$\text{متوسط عائد شركة (س)} = 4$$

العائد في الحالة السيئة للسوق في الشركة

$$2 = (\text{ س })$$

$$\text{الإنحراف عن المتوسط} = 4 - 2 = 2$$

$$\text{متوسط عائد شركة (ص)} = 4$$

العائد في الحالة السيئة للسوق في الشركة

$$1 = (\text{ ص })$$

$$\text{الإنحراف عن المتوسط} = 4 - 1 = 3$$

مربع الإنحراف = ضرب الإنحراف عن المتوسط

في نفسه

$$\text{مربع الإنحراف لشركة (س)} = 2 \times 2 = 4$$

$$\text{مربع الإنحراف لشركة (ص)} = 3 \times 3 = 9$$

حالة السوق العادية

الإنحراف عن المتوسط = العائد في حالة

السوق - متوسط عائد الشركة (ط)

$$\text{متوسط عائد شركة (س)} = 4$$

العائد في الحالة العادية للسوق في الشركة

$$2 = (\text{ س })$$

$$\text{الإنحراف عن المتوسط} = 4 - 2 = 2$$

$$\text{متوسط عائد شركة (ص)} = 4$$

العائد في الحالة العادية للسوق في الشركة

$$1 = (\text{ ص })$$

$$\text{الإنحراف عن المتوسط} = 4 - 1 = 3$$

مربع الإنحراف = ضرب الإنحراف عن المتوسط

في نفسه

$$\text{مربع الإنحراف لشركة (س)} = 2 \times 2 = 4$$

$$\text{مربع الإنحراف لشركة (ص)} = 3 \times 3 = 9$$

حالة السوق	الإحتمال	عائد شركة (س)	عائد شركة (ص)
جيدة	٢٠%	٦	٧
سيئة	٦٠%	٤	٤
عادية	٢٠%	٢	١

اصح لدينا الجدول التالي :-

حالة السوق	الإحتمال	العائد	الإنحراف عن المتوسط	مربع الإنحراف	العائد	الإنحراف عن المتوسط	مربع الإنحراف
جيدة	٢٠ %	٦	٢ +	٤	٧	٣ +	٩
سيئة	٦٠ %	٤	صفر	صفر	٤	صفر	صفر
عادية	٢٠ %	٢	٢ -	٤	١	٣ -	٩

(الخطوة الثالثة) حساب الإنحراف المعياري

وهو الجذر التربيعي لمربعات الانحرافات عن وسطها مضروبا في احتمالاتها

الإنحراف المعياري = $\sqrt{\text{مربعات إنحرافات القيم عن وسطها} \times \text{إحتمالاتها}}$

تعويض مباشر بالقانون فقط (مهم حفظ القوانين)

الإنحراف المعياري للشركة (س) = $\text{Error} = \text{Error} = (١,٢٦)$

الإنحراف المعياري للشركة (ص) = $\text{Error} = \text{Error} = (١,٩٠)$

ملاحظة :

رغم تساوي متوسط عائدي شركة س و ص (٤ ريال) إلا أن الانحراف المعياري لشركة س = (١,٢٦) أقل من الانحراف المعياري لشركة ص = (١,٩٠)

وعلى ذلك يمكن اعتبار أن عائد شركة (ص) ذو درجة خطر أعلى من شركة (س).

الثالث - معامل الاختلاف

(ملاحظة القوانين تحفظ)

معامل الإختلاف = $\frac{\text{الإنحراف المعياري للقيم}}{\text{متوسط العائد}}$

من خلال التمرين السابق أيضا تعويض بقانون معامل الاختلاف

الورقة المالية	متوسط العائد	الإنحراف المعياري	
شركة (س)	٤	١,٢٦	٠,٣١٥
شركة (ص)	٤	١,٩٠	٠,٤٧٥

نلاحظ أن شركة (ص) ذات معامل إختلاف أكبر من شركة (س) وهذا يدل على أن المخاطرة في شركة (ص) أعلى من شركة (س)

العلاقة بين العائد والمخاطرة

نلاحظ مما سبق العلاقة طردية ، يزداد العائد المرغوب كلما زادت المخاطرة المتوقعة لذلك المشروع والعكس صحيح

كويرات اللقاء الثالث

السؤال الاول / من اهداف عملية تقييم المشروعات

١-التخفيف من السيولة

٢-التخفيف من العائد

٣-التخفيف من درجة المخاطرة

٤- لا إجابة

السؤال الثاني / التدفقات النقدية الداخلة تضم

١-الاحتياطات

٢- إيرادات المبيعات المختلفة

٣- التكاليف التشغيلية

٤- لا إجابة

السؤال الثالث / ماهي العلاقة بين العائد والمخاطرة

١-كلما ارتفع المخاطرة انخفض العائد.

٢-كلما انخفض المخاطرة ارتفع العائد.

٣-كلما ارتفع المخاطرة ارتفع العائد .

٤-لا إجابة.

ملاحظة / ذكر الدكتور في نهاية المحاضرة ان هناك تكاليف ذاتية سوف يتم طرحها لاحقا ويرجى متابعة منتدى المقرر اول باول

أسئلة مقتبسة من أسئلة السنوات السابقة

<<<< الحلول اجتهاد شخصي، تمت مراجعتها ولكن لست معصوم من الخطأ.

٦| درجة المخاطرة من خلال استخدام مفهوم المدى تقاس عن طريق
طرح:

- أ- التقدير الاكثر احتمال للعائد من التقدير المتشائم للعائد.
- ب- التقدير الاكثر احتمال للعائد من التقدير المتفائل للعائد.
- ج- التقدير المتفائل للعائد من التقدير الاكثر احتمالاً للعائد.
- د- التقدير المتشائم للعائد من التقدير المتفائل للعائد.

٧| العلاقة بين المخاطرة والعائد هي :

- أ- كلما ارتفعت المخاطرة انخفض العائد.
- ب- كلما انخفضت المخاطرة ارتفع العائد .
- ج- كلما ارتفعت المخاطرة ارتفع العائد .
- د- لا شيء مما ذكر .

٨| / صافي القيمة الحالية هي:

- أ- القيمة الحالية للمنافع على القيمة الحالية للتكاليف
- ب- القيمة الحالية للمنافع ناقص القيمة الحالية للتكاليف
- ج- القيمة الحالية للمنافع ضرب القيمة الحالية للتكاليف
- د- القيمة الحالية للمنافع زائد القيمة الحالية للتكاليف

٩| ماهي المخاطرة في الإستثمار :

- أ- عدم التأكد
- ب- امال الممكن جنيه من الاستثمار
- ج- امكانيه خساره مال في الاستثمار
- د- اكتساب خبرات جديده

١٠| ماهي علاقه بين المخاطره والعائد:

- أ- طردية
- ب- عكسيه
- ج- لا يوجد علاقه بينهما
- د- لاشيء مما ذكر

١| التدفقات النقدية الخارجة تضم :

- أ- إيرادات المبيعات المختلفة.
- ب- التكلفة التشغيلية .
- ج- قيمة الخردة .
- د- لا شيء مما سبق

٢| معامل الاختلاف يساوي :

- أ- متوسط المخاطرة للقيم على الانحراف المعياري
- ب- متوسط العائد للقيم على الانحراف المعياري.
- ج- الانحراف المعياري للقيم على متوسط المخاطره .
- د- الانحراف المعياري للقيم على متوسط العائد

٣| صافي القيمة الحالية =

- أ- التدفقات النقدية الداخلة - التدفقات النقدية الخارجة.
- ب- التدفقات النقدية الخارجة- التدفقات النقدية الداخلة
- ج- التدفقات النقدية الداخلة + التدفقات النقدية الخارجة
- د- التدفقات النقدية الخارجة× التدفقات النقدية الداخلة

٤| التدفقات النقدية الداخلة تضم :

- أ- التكاليف الراس مالية.
- ب- إيرادات المبيعات المختلفة
- ج- الاحتياطات .
- د- التكاليف التشغيلية.

٥| عند المفاضلة بين اكثر من مشروع يتم اختيار المشروع :

- أ- الذي يحقق اصغر تدفقات نقدية
- ب- الذي يحقق اكبر تدفقات نقدية.
- ج- الذي يحقق اصغر صافي قيمة حالية.
- د- الذي يحقق اكبر صافي قيمة حالية

هذه القوانين التي طرحت باللقاء الحي الثاني

*للحفظ مهمه

صافي القيمة الحالية = القيمة الحالية للمنافع - القيمة الحالية للتكاليف

صافي القيمة الحالية = التدفقات النقدية الداخلة - التدفقات النقدية الخارجة

المدى = التقدير المتفائل للعائد - التقدير المتشائم للعائد

حساب متوسط عائد الشركة ط = (العائد الجيد \times الإحتمال الجيد) + (العائد العادي \times الإحتمال العادي) + (العائد السيء \times الإحتمال السيء)

الإنحراف عن المتوسط = العائد في حالة السوق - متوسط عائد الشركة (ط)

مربع الإنحراف = ضرب الإنحراف عن المتوسط في نفسه

الإنحراف المعياري = مربعات إنحرافات القيم عن وسطها \times احتمالاتها

معامل الاختلاف = الإنحراف المعياري للقيم \div متوسط العائد

المحاضرة الرابعة

العائد

هو الكسب الذي قد يحققه المستثمر نتيجة لاستثمار أمواله خلال فترة معينة

أنواع العائد

١-العائد الجاري

هو الذي يحصل عليه المستثمر خلال مدة الاستثمار من تدفقات نقدية ناتجة عن توزيعات للأرباح أو الأرباح التي يمتلكها ذلك المستثمر

مثال : نفترض أن (س) من الناس لديه (١٠٠ سهم) في إحدى الشركات وتقوم هذه الشركة بعمليات توزيع أرباح لمساهميها بقيمة (ريالين سنوياً)

$$\text{العائد الجاري} = \text{عدد التوزيعات} \times \text{عدد الأسهم المملوكة} = ٢ \times ١٠٠$$

بالتالي سيكون ربحه من خلال مساهمته في تلك الشركة هو (٢٠٠ ريال)

أيضاً من الممكن أن يكون العائد الجاري نظير إيجارات معينة بالتالي فإن العائد الجاري قد يكون (رقم موجب) وقد يكون (صفر) أي لا يحصل على

عائد ولا يمكن أن يكون (رقم سالب)

٢-العائد الرأسمالي يتمثل في رأس المال.

مثال :

نفترض أن أحد التجار قام بشراء قطعة أرض بقيمة (مليون ريال) وبعد مضي أربع سنوات قام ببيعها بقيمة (مليون و ١٠٠ ألف ريال) بالتالي فإن الـ (١٠٠ ألف ريال) تعتبر عائداً رأسمالياً.

مثال : نفترض أن أحد التجار قام بشراء أسهم بمبلغ (٥٠ ريال) للسهم الواحد ثم قام ببيعها بقيمة

(٤٥ ريال) ، هنا تكون الـ (٥ ريالات) عائد رأسمالي سالب لأنه خسر من رأس ماله مبلغ (٥ ريالات) للسهم الواحد

بالتالي فإن العائد الرأسمالي قد يكون :

(موجب) ارتفاع القيمة السوقية للسلعة عند (صفر) بيع السلعة بسعر معادل لسعر الشراء (سالب) انخفاض قيمة البيع عن قيمة الشراء

البيع عن قيمتها عند الشراء (لم يحقق أي ربح)

العائد الكلي = العائد الجاري + العائد الرأسمالي

يمكن التعبير عن العائد خلال فترة الإحتفاظ بالورقة إما في صورة (رقم) أو (نسبة عشرية) أي الربح الذي يحققه

لنفترض انه قام بشراء قطعة الأرض بـ (مليون ريال) ثم باعها بـ (مليون و ١٠٠ ألف ريال)

نقوم بتقسيم الربح على إجمالي المبلغ (تعطينا ١٠ % في مثالنا السابق) وهي النسبة المئوية

هيكل التمويل

(هيكل التمويل) يمثل الجانب الأيسر من الميزانية العمومية للمنشأة ويعبر عن مكونات الأموال التي بموجبها يتم تمويل الأصول. (الأصول) تمثل الجانب الأيمن في الميزانية العمومية

أقسام هيكل التمويل

- 1- الأموال المملوكة (رأس المال - الإحتياطيات - الأرباح المحتجزة " الفائض غير الموزع ")
- 2- الأموال الدائنة (القروض - الخصوم المتداولة) وهو ما تعتمد عليه المنشآت الصغيرة

أنواع مصادر التمويل

أولاً / مصادر التمويل قصيرة الأجل

1- الإئتمان التجاري (المشتريات بالأجل)

تلجأ إليها المنشآت الصغيرة عادة كمصدر لتمويل الإحتياجات الضرورية الطارئة

وعادة تختص بالأصول لسرعة دورانها وذلك للتمكن من سداد الديون في غضون العام (خلال مده لاتتجاوز السنة)

- تحصل عليه المنشأة من (الموردين)

- يتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتاجر فيها المنشأة أو تستخدمها في العمليات الصناعية

- يعد من أهم مصادر التمويل قصيرة الأجل التي تعتمد عليها المنشآت بدرجة أكبر من اعتمادها على الإئتمان المصرفي

- يتراوح الإئتمان التجاري عادة ما بين (٢٠) إلى (٣٥) يوم في أغلب الأحوال

بمعنى أن هناك بعض من المنشآت الصغيرة بدلاً من الإقتراض من البنوك وتتحمل فوائد ربوية فإنها تقوم بعملية الإئتمان التجاري أي تقوم بالشراء

بالأجل من الموردين من الشركات الكبيرة وعند إعادة بيعها للمستهلك النهائي وتحصيل القيمة تقوم بالسداد لذلك المورد

(٢) الإئتمان المصرفي (القروض قصيرة الأجل)

- يتعلق بالبنك وهذه الفائدة ربوية وهذا محرم شرعاً في الائتمان المصرفي يتمثل في الفائدة التي تدفعها المنشأة كنسبة مئوية من قيمة القرض الذي حصلت عليه

- ويمكن أن يطلق على هذه التكلفة بـ (التكلفة الإسمية) تمييزاً لها عن (التكلفة الفعلية) المرتبطة بشروط الإتفاق بين المنشأة والجهة المتاحة للقرض والمتأثر أيضاً بمعدل الضريبة الخاضعة له أرباح المنشأة.

* هناك ثلاثة إحتتمالات بشأن هذه الشروط

١ - أن يطلب من المنشأة الإحتفاظ برصيد معين.

٢ - أن يطلب من المنشأة سداد الفائدة مقدماً.

٣ - أن يطلب من المنشأة سداد القرض على دفعات.

تمرين

نفترض أن منشأة معينة عقدت اتفاقاً مع أحد البنوك التجارية لإقتراض مبلغ (٢٠ ألف ريال) لمدة عام بفوائد قدرها (١٥٠٠ ريال) سنوياً وذلك مقابل الإحتفاظ برصيد معوض لدى البنك خلال فترة إقراض لا يقل عن (٥٠٠٠ ريال).

المطلوب :

حساب معدل الفائدة الإسمي وحساب معدل الفائدة الفعلي

* في حالة الإحتفاظ برصيد معين.

* في حالة الطلب من المنشأة سداد الفائدة مقدماً .

* في حالة أن يطلب من المنشأة سداد القرض على أربع دفعات.

الحل

* في حالة الإحتفاظ برصيد معين

معدل الفائدة الإسمي = (قيمة الفائدة

السنوية ÷ مبلغ الإقتراض) × ١٠٠ =

١٠٠ × (٢٠٠٠٠ ÷ ١٥٠٠) =

١٠٠ × ٠,٠٧٥ = ٧,٥ %

معدل الفائدة الفعلي = قيمة الفائدة ÷ (قيمة

القرض - الرصيد المعوض) × ١٠٠ =

١٠٠ × (٥٠٠٠ - ٢٠٠٠٠) ÷ ١٥٠٠ =

١٥٠٠ ÷ ١٥٠٠ = ٠,١ = ١٠ %

وهو المبلغ الفعلي الذي تم تسليمه للمنشأة

* في حالة الطلب من المنشأة سداد الفائدة مقدماً

معدل الفائدة الإسمي يظل كما هو (٧,٥ %)

معدل الفائدة الفعلي = قيمة الفائدة ÷ (قيمة

القرض - قيمة الفائدة)

١٥٠٠ ÷ (١٥٠٠ - ٢٠٠٠٠) =

١٨٥٠٠ ÷ ١٥٠٠ = ٠,٠٨ =

تقريباً ٨ %

* في حالة أن يطلب من المنشأة سداد القرض على دفعات

تقوم المنشأة بسداد مبلغ (٥٠٠٠ ريال) كل (

ثلاثة أشهر)

معدل الفائدة الفعلي = ٢ × عدد الدفعات ×

قيمة الفائدة ÷ قيمة القرض الكلية × عدد

الدفعات + ١

٢ × ٤ × ١٥٠٠ ÷ (١٥٠٠ × ٤ × ٢) + ١ =

١٢٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠ + ١ = ٠,١٢ = ١٢ %

الأفضل للبنك كربحية (كلما ارتفع معدل الفائدة الفعلي)
الأفضل للمنشأة كربحية (كلما انخفض معدل الفائدة الفعلي)

أسئلة مقتبسة من أسئلة السنوات السابقة

<<<< الحلول اجتهاد شخصي، تمت مراجعتها ولكن لست معصوم من الخطأ.

أ- موجبا اذا ارتفعت القيمة السوقية للورقه عند البيع عن قيمتها عند الشراء

ب- صفرا اذا ارتفعت القيمة السوقية للورقه عند البيع عن قيمتها عند الشراء

ج- سالبا اذا ارتفعت القيمة السوقية للورقه عند البيع عن قيمتها عند الشراء

د- لاشيء مما ذكر

٨ | يفرض ان منشأه معينه عقدت اتفاقا مع احد البنوك التجاريه لاقتراض ٢٠٠٠٠ ريال لمدة عام بفوائد قدرها ١٥٠٠ ريال سنويا وذلك مقابل احتفاظ المنشأه لدى البنك برصيد معوض خلال فتره الاقتراض لايقبل عن ٥٠٠٠ ريال عليه يكون معدل الفائده الفعلي في حاله الاحتفاظ برصيد ٥٠٠٠ ريال هو:

أ- ٨,٥% | ب- ٩,٥% | ج- ١٠% | د- ٨%

شرح الحل :

نستخدم قانون معدل الفائده الفعلي عند الاحتفاظ برصيد (معدل الفائده الفعلي = قيمة الفائده ÷ (قيمة القرض - الرصيد المعوض) × ١٠٠)

المعطيات في السؤال : قيمة الفائده = ١٥٠٠ ، قيمة القرض =

٢٠٠٠٠ ريال ، الرصيد المعوض = ٥٠٠٠ ريال

تعويض مباشر في القانون = $1500 \div (20000 - 5000) \times 100 =$

$1500 \div 15000 = 0,1 = 10\%$

٩ | يفرض ان منشأه معينه عقدت اتفاقا مع احد البنوك التجاريه

لاقتراض مبلغ ٢٠٠٠٠ ريال لمدة عام بفوائد قدرها ١٥٠٠ ريال سنويا

وذلك مقابل احتفاظ المنشأه لدى البنك برصيد معوض خلال فتره

الاقتراض لايقبل عن ٥٠٠٠ ريال عليه يكون معدل الفائده الاسمي هو :

أ- ٦,٥% | ب- ٧,٥% | ج- ١٠% | د- ٨%

إ العائد الكلي للسهم =

أ-العائد الجاري - العائد الراسمالي.
العائد الرأسمالي

ب-العائد الجاري ×
ج-العائد الراسمالي - العائد الجاري.
العائد الراسمالي

٢.....هو العائد الذي يتحقق نتيجة لتغير القيمة السوقية الورقية المالية خلال فترة احتفاظ المستثمر بهذه الورقة :

أ- العائد الجاري
ب- العائد العيني
ج-العائد الراسمالي
د-لا شيء مما ذكر

٣ | العائد الجاري للسهم :

أ-ثمن بيع الاسهم - ثمن شراء الاسهم
ب-ثمن بيع الاسهم - ثمن شراء الاسهم
ج- توزيعات الارباح من قبل الشركة المصدرة للأسهم × عدد الاسهم المملوكة.
د-لا شيء مما ذكر

٤ | من مصادر التمويل قصيرة الاجل :

أ- الائتمان التجاري , الاسهم العادية.
ب-الائتمان التجاري , الائتمان المصرفي
ج-الائتمان التجاري , الاسهم الممتازة.
د-الائتمان المصرفي , الارباح المحتجزة.

٥ | هيكل التمويل يمثل الجانب الايسر من الميزانيه العموميه للمنشأه :
أ- صحيح | ب- خاطئ

٦ | العائد الجاري ممكن ان يكون صفرا او رقم موجب بينما لايمكن ان يكون رقما سالبا

أ- صحيح | ب- خاطئ

٧ | العائد الرأسمالي قد يكون:

شرح الحل :

نستخدم قانون معدل الفائدة الاسمي عند الاحتفاظ برصيد (معدل الفائدة الإسمي = (قيمة الفائدة السنوية ÷ مبلغ الإقتراض) × ١٠٠) (معدل المعطيات في السؤال : قيمة الفائدة = ١٥٠٠ ، قيمة القرض = ٢٠٠٠٠ ريال ، الرصيد المعوض = ٥٠٠٠ ريال
تعويض مباشر في القانون = $١٠٠ \times (٢٠٠٠٠ \div ١٥٠٠) = ٧,٥\%$

١٠ | بفرض ان منشأه معينه عقدت اتفاقا مع احد البنوك التجاريه لاقتراض مبلغ ٢٠٠٠٠ ريال لمدة عام بفوائد قدرها ١٥٠٠ ريال سنويا وذلك مقابل احتفاظ المنشأه لدى البنك برصيد معوض خلال فتره الاقتراض لايقبل عن ٥٠٠٠ ريال عليه يكون معدل الفائدة الفعلي في حاله ان يطلب من المنشأه سداد القرض على دفعات ربع سنويه هو :
أ- ١١% ب- ١٢% ج- ٩% د- ٨%

شرح الحل :

نستخدم قانون معدل الفائدة الفعلي في حال السداد على دفعات:
معدل الفائدة الفعلي = $٢ \times \text{عدد الدفعات} \times \text{قيمة الفائدة} \div \text{قيمة القرض الكلية} \times \text{عدد الدفعات} + ١$
 $(١ + ٤) \times ٢٠٠٠٠ \div (١٥٠٠ \times ٤ \times ٢) =$
 $١٢٠٠٠ \div ١٠٠٠٠٠ = ٠,١٢ = ١٢\%$

١١ | معدل الفائدة الاسمي هو حاصل قسمه :

أ- مبلغ الاقتراض على قيمه الفائدة السنويه $١٠٠ \times$
ب- قيمه الفائدة السنويه على الدفعه الاولى $١٠٠ \times$
ج- قيمه الفائدة السنويه على مبلغ الاقتراض $١٠٠ \times$

د- قيمه الفائده السنويه على الدفعه الثانيه $١٠٠ \times$

١٢ | يتكون هيكل التمويل من قسمين اساسين هما :

أ- الاموال المملوكه والاموال المدينه ب- الاموال المملوكه والاموال الدائنه

ج- الاموال المملوكه والالات د- الاموال المملوكه والسيارات

١٣ | العائد الجاري : عباره عن المكسب الذي تحققه عنا تباع السهم

بسر اعلى من السعر الذي اشتريته به

أ- صحيح ب- خاطئ

١٤ | هو العائد الذي يحصل عليه المستثمر خلال مده

الاستثمار من تدفقات نقديه ناتجه عن توزيعات ارباح

أ- العائد التشغيلي ب- العائد الرأسمالي
ج- العائد الجاري د- العائد العيني

١٥ | الخصوم وحقوق المنفعه تمثل الجانب اليسر من الميزانيه العموميه

للمنشأه

أ- صحيح ب- خاطئ

١٦ | العائد الرأسمالي يكون سالبا اذا ارتفعت قيمه السوقيه للاصل

المملوك عند البيع عن قيمته عند الشراء

أ- صحيح ب- خاطئ



المحاضرة الخامسة

ثانياً: مصادر التمويل طويلة الأجل

السندات - القروض - الأسهم - الأرباح المحتجزة

المصدر الأول: السندات

- حيث أن السند يمثل قرضاً مستحقاً الدفع في فترات محددة وتحمل سعر فائدة ثابت وهو محرم شرعاً وذلك لاحتوائه الفائدة الربوية.
- تقوم المنشأة بدفع قيمة السند عند إستحقاقه علاوة على دفع الفوائد حسب المتفق عليه.
- يختلف السند على الأنواع الأخرى طويلة الأجل أنه يباع إلى فئات مختلفة (مؤسسات مالية - جمهور) بينما يتم الحصول .
- * على القروض المصرفية من مصادر معينة ومحدودة.
- مشتري السند يمكن بيعه لجهات أخرى حسب العرض والطلب (حسب السوق).

أسعار (قيم) السند

القيمة الإسمية: تمثل سعر الإصدار أو المبلغ الذي تقوم به المنشأة بدفعه عند موعد استحقاق السند
القيمة السوقية: القيمة المتغيرة التي يستحقها السند في السوق المحلية

العلاقة بين القيمة السوقية للسند وسعر الفائدة للسند في السوق

في حالة إرتفاع أسعار الفوائد بدرجة أكبر من الفائدة التي يحملها السند عادة تميل القيمة السوقية إلى الانخفاض وذلك لاتجاه المستثمرين لبيع السندات للحصول على الأرباح الأكبر في السوق.
أما في حالة انخفاض الفوائد السائدة في السوق بدرجة أقل من الفائدة التي يحملها السند فإن القيمة السوقية للسند تميل للإرتفاع وذلك لإقبال المستثمرين على شراء السند

بالتالي العلاقة عكسية بين القيمة السوقية للسندات وأسعار الفائدة الجارية في السوق.

من الناحية القانونية

- لا يعد حامل السند مالكا للمنشأة بل هو دائن لها بمبلغ محدد ويسدد خلال فترات معينة
- لا يحق لحامل السند المطالبة بالاشتراك في الإدارة أو التصويت طالما أن المنشأة ملتزمة بالسداد بانتظام
- في حالة الإفلاس يجوز لحملة السندات التدخل في شؤون المنشأة لضمان حقوقهم
- السندات ممكن أن تصدر بالقيمة الإسمية أو بعلاوة إصدار أو بخصم اصدار حسب وضع الشركة المالي

مثال لتوضيح تكلفة الدين

اصدرت إحدى المنشأة سنداً بقيمة إسمية مقدارها (٢٠٠ ريال) ويحمل فائدة مقدارها (١٠ %) وتم بيع السند بعلاوة إصدار مقدارها (١٠ %) ولكن سدادها يتم بقيمته الإسمية عند إنقضاء فترته والبالغة (٥ سنوات)

المطلوب :

حساب تكلفة الدين

- في حال بيع السند بالقيمة الإسمية
- في حال بيع السند بعلاوة إصدار مقدارها (١٠ %)
- في حال بيع السند بخصم إصدار مقدارها (١٠ %)

الحل :

* في حال بيع السند بالقيمة الإسمية

تكلفة الدين = { الفوائد السنوية - (السعر الإضافي للسند ÷ مدة السند) } ÷ [قيمة السند عند إنقضاء مدته + صافي سعر بيع السند] ÷ ٢

في هذه الحالة نلاحظ أن صافي سعر بيع السندات = القيمة الإسمية نفسها

الفائدة السنوية = ١٠% من (٢٠٠) = (٢٠) = (١٠ × ٢٠٠) ÷ ١٠٠ = ٢٠ ريال

السعر الإضافي للسند في حال بيع السند بالقيمة الإسمية = صفر

مدة السند = ٥ سنوات

قيمة السند عند إنقضاء مدته = قيمته الإسمية = ٢٠٠ ريال

صافي سعر بيع السند في حال بيعه بقيمته الإسمية هو نفسه أي (٢٠٠ ريال)

تكلفة الدين = [٢٠ - (٥ ÷ ٠)] ÷ [(٢٠٠ + ٢٠٠)] ÷ ٢

$$= ٢٠ ÷ ٢٠٠ = ٠,١ = ١٠%$$

* في حال بيع السند بعلاوة إصدار مقدارها (١٠ %)

تكلفة الدين = { الفوائد السنوية - (السعر الإضافي للسند ÷ مدة السند) } ÷ [قيمة السند عند إنقضاء مدته + صافي سعر بيع السند] ÷ ٢

الفائدة السنوية = ٢٠ ريال والسعر الإضافي للسند في حالة بيع السند بعلاوة إصدار (١٠ %) = أي إضافة (١٠ %) على القيمة الإسمية = ٢٢٠ ريال

بالتالي السعر الإضافي للسند في حالة بيعه بعلاوة إصدار (١٠ %) = ٢٠ ريال

مدة السند = ٥ سنوات قيمة السند عند إنقضاء مدته = ٢٠٠ ريال صافي سعر بيع السند = ٢٢٠ ريال

تكلفة الدين = [٢٠ - (٥ ÷ ٢٠)] ÷ [(٢٢٠ + ٢٠٠)] ÷ ٢

$$= (٢٠ - ٠,٢٥) ÷ (٤٢٠) ÷ ٢$$

$$= ١٦ ÷ ٢١٠ = ٠,٠٧٦ = ٧,٦%$$

* في حال بيع السند بخصم إصدار مقداره (١٠ %)

$$\begin{aligned} \text{تكلفة الدين} &= [\text{الفوائد السنوية} + (\text{الخصم على سعر السند} \div \text{مدة السند})] \div [(\text{قيمة السند عند إنقضاء مدته} + \text{صافي سعر بيع السند}) \div ٢] \\ \text{الفائدة السنوية} &= ٢٠ \text{ ريال} \\ \text{الخصم على سعر السند} &= (١٠ \%) \text{ من الـ } (٢٠٠) = ٢٠ \text{ ريال} \\ \text{مدة السند} &= ٥ \text{ سنوات} \\ \text{قيمة السند عند إنقضاء مدته (قيمة الاسمية)} &= ٢٠٠ \text{ ريال} \\ \text{صافي سعر بيع السند} &= \text{خصم } (١٠ \%) \text{ من الـ } (٢٠٠) = ٢٠٠ - ٢٠ = ١٨٠ \text{ ريال} \\ \text{تكلفة الدين} &= [٢٠ + (٥ \div ٢٠)] \div [(١٨٠ + ٢٠٠)] \div ٢ \\ &= (٢٠ + ٠,٢٥) \div (٣٨٠) = ٠,١٢٦ \\ &= ١٢,٦ \div ١٠٠ = ١٢,٦ \end{aligned}$$

مما سبق نجد أن تكلفة الدين تختلف حسب القيمة التي يباع بها هذا السند

أهم مزايا وعيوب إصدار السندات

من وجهة نظر المنشأة المصدرة لها:

مزايا إصدار السندات

- يمكن للمنشأة خصم الفوائد المدفوعة على السندات من الضرائب التي تدفعها للحكومة وذلك لكونها دين على المنشأة
- لإدارة المنشأة حرية الحركة والتصرف دون قيود
- تحقق للمنشأة التكلفة القليلة والثابتة خاصة إذا كانت الأرباح كبيرة

من وجهة نظر المشتري المستثمر:

مزايا إصدار السندات

- * من أقل أنواع الإستثمارات مخاطرة وذلك لكونه يحمل فائدة ثابتة.
- * حامل السند قد يحصل على دخل ثابت وفي أوقات محددة (ربا)

عيوب إصدار السندات

- * ليس لحامل السند حق التصويت أو الإشتراك في الإدارة إلا في حالة الإفلاس فله حق التدخل في شؤون المنشأة.
- * الدخل الثابت الذي قد يحصل عليه المستثمر بظروف التضخم مما يقلل من القوة الشرائية لهذا الدخل.

- تمثل إلزاما ثابتا على المنشأة بإعتبارها عبء يرهق المنشأة إذا لم تحقق أرباح كبيرة لكونها دين ويتوجب على المنشأة سداد هذه الديون.
- محدودية الإستفادة من السندات في ظل القيود المختلفة للتشريعات القانونية.
- تقييد حرية المنشأة في التصرف بالأصول المرهونة.
- من الممكن أن يفرض على المنشأة رهن بعض من الأصول إلى أن يتم سداد تلك السندات.
- قد يؤثر على سيولة المنشأة خاصة عند تخصيص مبالغ كبيرة لسداد قيمة السندات مع فوائدها.

كويزات اللقاء الرابع والخامس

« ذكرها الدكتور باللقاء

<<< ذكر الدكتور في اللقاء أنه سوف يأتي بالاختبار النهائي من ٤ أسئلة الى ٥ أسئلة حسابية فقط ... جزاه الله خيرا

السؤال الاول / هو العائد الذي يحصل عليه المستثمر خلال مدة الاستثمار من تدفقات نقدية ناتجة عن توزيعات الارباح

١- العائد العيني

٢- العائد الرأسمالي

٣- العائد الجاري

٤- لا إجابة.

السؤال الثاني / من مصادر التمويل القصيرة الاجل

١- الائتمان التجاري. الاسهم العادية

٢- الائتمان التجاري . الائتمان المصرفي

٣- الائتمان التجاري . الارباح المحتجزة

٤- لا إجابة

السؤال الثالث / تعتبر شكلا من أشكال التمويل قصيرة الاجل الذي تحصل عليه المنشأة من الموردين

١- الأسهم الممتازة.

٢- المشتريات بالأجل.

٣- الاسهم العادية.

٤- لا إجابة

أسئلة مقتبسة من أسئلة السنوات السابقة

<<<< الحلول اجتهاد شخصي، تمت مراجعتها ولكن لست معصوم من الخطأ.

١ | إصدار سندات تمويل المنشأة :

- أ- لا يتطلب إصدار اسهم مجانيه للمساهمين
ب- يتطلب الحصول على معاملات وتكاليف كثيره
ج- يتطلب إصدار اسهم مجانيه للمساهمين
د- لاشيء مما ذكر

٢ | من مصادر التمويل طويله الأجل:

- أ- الائتمان التجاري، الاسهم العاديه
ب- الائتمان المصرفي ، الارباح المحتجزه
ج- الائتمان التجاري ، الائتمان المصرفي
د- القروض المصرفيه، الاسهم الممتازه

٣ | تعتبر شكلا من أشكال التمويل قصيره الاجل الذي تحصل عليه المنشأة من الموردين

- أ- السندات
ب- المشتريات بالاجل
ج- الاسهم الممتازه
د- الاسهم العاديه

٤ | ليس لحامل السند حق التصويت او الاشتراك في إداره المنشأة الا في حاله الإفلاس فله حق التدخل في شؤون المنشأة

- أ- صحيح
ب- خاطئ

٥ | من الناحيه القانونيه: يعد حامل السند

- أ- مدين للمنشأة
ب- مالكا للمنشأة
ج- لا يعد حامل السند مالكا للمنشأة
د- يحق لحامل السند بالاشتراك في الإدارة

٦ | إصدار سندات لتمويل المنشأة :

- أ- يترتب عليه ضمان و رهن لاصولها
ب- لا يترتب عليه ضمان
ج- لا يترتب عليه رهن لاصولها
د- لاشيء مما ذكر

٧ | من مصادر التمويل طويله الأجل: الائتمان المصرفي ، الارباح المحتجزه؟

- أ- صحيح
ب- خاطئ

المحاضرة السادسة



مشاهدة المحاضرة

مصادر التمويل طويل الاجل

المصدر الثاني.. القروض المصرفية طويلة الأجل

-أي أن سدادها يزيد عن السنة

-قد يكون معدل سعر الفائدة (معموماً) أي بناء على أسعار الفائدة السائدة في السوق أي لا يكون ثابت وإنما يكون متغير.
حسب الأسعار السائدة في السوق حتى يضمن كل من المصدر والمصدر له والمقرض والمقترض فروق أسعار الفائدة التي قد تحدث وهذا أيضا محرم سواء للمقرض أو المقترض لاحتوائه على الفائدة الربوية.

أي أن البنك يدفع لذلك العميل مبلغ معين على أن يقوم العميل بسداد المبلغ خلال فترات زمنية محددة بتواريخ استحقاق مضافا إليها الفوائد الربوية
-يتفق المقرض والمقترض على معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق والضمانات.

- سداد القروض المصدرة من البنك عادةً تكون بين (١٠) و (١٥) سنة وقد تزيد حسب قدرة وملاءمة البنك
- القروض المقدمة من البنوك قد تكون بـ (فائدة مباشرة) وقد تكون بـ (فوائد مركبة) حسب الإتفاق بين كل من البنك والعميل نظير فوائد.

المصدر الثالث.. الأسهم العادية

- يعد هذا النوع الأكثر شيوعاً

- عبارة عن حصة من ملكية المنشأة تفوض صاحبها للحصول على أرباح بعد سداد المنشأة لإلتزاماتها
- حامل السهم العادي له حق المشاركة في إدارة المنشأة
- تعتبر الأسهم مصدر أساسي لتمويل المنشأة وتكوين رأس المال الخاص عند التأسيس حيث يتم تقسيم رأس المال إلى حصص متساوية في شكل أسهم يتم طرحها ويقوم الجمهور بالإكتتاب عليها وتعتبر (الإكتتابات الأولية)

أسعار (قيم) الأسهم

القيمة الاسمية

هي القيمة المنصوص عليها في عقد تأسيس المنشأة وعلى أساسها يتم توزيع الأرباح كنسبة مئوية منها، وكثيراً ما تنص التشريعات القانونية على إلزام المنشآت بحد أدنى كقيمة إسمية للسهم.

القيمة السوقية

هي التي يتم التعاون بها في السوق المالية في سوق التداول (البورصة)
وتعتبر قيمة كثيرة التذبذب مقارنة بالقيمة الاسمية التي تظل ثابتة
وقد تزيد القيمة السوقية على القيمة الاسمية وحين يحقق حامل هذا السهم ربح رأسمالي .
أما في حالة انخفاضها عن القيمة الاسمية فإنه سيحقق خسارة رأسمالية في حال بيعه لتلك الأسهم
كما أن للظروف السياسية والاقتصادية وتوقعات المستثمرين دور مهم في التأثير على أسعار الأسهم السوقية

القيمة الدفترية

وهي القيمة التي يستحقها السهم من واقع السجلات المحاسبية للمنشأة

القيمة الدفترية للسهم = مجموع حقوق الملكية ÷ عدد الأسهم المصدره

- حقوق الملكية تشتمل على (رأس المال المدفوع) و (الإحتياطيات) وكذلك (الأرباح المحتجزة)
- القيمة الدفترية تتغير باستمرار وذلك بالإعتماد على ربحية المنشأة بشكل عام .
- القيمة الدفترية تعطي فكرة جيدة عن القيمة الحقيقية للسهم ومن ثم فهي تساهم في التوصل لقرار حول عملية شراء أو بيع تلك الأسهم

حقوق ومزايا لحملة الأسهم العادية

- (١) الحق في عمليات التصويت.
 - (٢) الحق في المشاركة في أرباح المنشأة (في حالة توزيع المنشأة للأرباح)
 - (٣) المشاركة في أصول المنشأة (في حالة تصفية المنشأة)
- يتم سداد الإلتزامات تجاه حملة السندات أولاً ثم الأسهم الممتازة والدائنين ويأتي ذلك توزيع بقية الأصول على حملة الأسهم العادية .
- (٤) الحق في بيعه في سوق التداول.

مزايا الأسهم العادية من منظور المنشأة

- (١) لا تشكل إلتزاماً مالياً على المنشأة.
- (٢) المنشأة غير ملزمة بالتوزيعات النقدية.
- (٣) ليس من حق حامل الأسهم إسترداد قيمتها ولكن بإستطاعته بيعها لطرف ثالث.
- (٤) من الممكن تجزئتها (بيع جزء والإحتفاظ بجزء آخر).
- (٥) للمنشأة الناجحة بيع أسهم جديدة والحصول على علاوة الإصدار وهي القيمة الزائدة عن القيمة الاسمية.

عيوب إصدار الأسهم العادية

- (١) إحتمال فقدان السيطرة على إدارة المنشأة ، حيث أنه من الممكن أن يصوت البعض بخلاف ما تسعى إليه إدارة المنشأة حسب رغبة حاملي الأسهم لانه من حقهم التصويت.
- (٢) لا يجوز خصم الأرباح الموزعة على المساهمين من الزكاة لأنها لا تعتبر نفقة ، أي أنها ليست دين ، وهذا الفرق بينها وبين السندات.
- (٣) تكاليف إصدار الأسهم أكبر من تكاليف إصدار السندات
- (٤) إصدار الأسهم يحد من قدرة المنشأة على المتاجرة بالملكية وذلك لعدم حصولها على عائد ثابت بخلاف السندات

الفرق بين السندات و الأسهم

من ناحية الحقوق

حاملو السندات لا يحق لهم حضور الجمعيات سواء العمومية أو غير العمومية
حاملو الأسهم يحق لهم التصويت والحضور والمشاركة في ربحية الشركة.

من ناحية العائد

السند يحصل على القيمة الإسمية للسند بالإضافة للفوائد المستحقة الأسهم يكون لديه عائد رأسمالي ومن الممكن أن يكون لديه عائد جاري بالإعتماد على الربحية المحققة.

من ناحية التوزيعات

فوائد ربوية سنوياً ثابتة هي كوبونات او توزيعات أو ارباح قد يحصل عليها المستثمر في هذه الاسهم تكون التوزيعات حسب ربحية الشركة.

عناصر المخاطر المحتملة

السندات تحتل على مخاطر اقله ذلك لضمان الحق لها ممثلة بالفوائد الربوية وهذا لايجوز الأسهم باعتبار انها تخضع لربحية الشركة من عدمه المخاطرة فيها اعلى.

المصدر الرابع.. الأسهم الممتازة

- تعتبر وسطاً بين الأسهم العادية والسندات وتتمتع ببعض خصائص ومميزات كل منهما

- هي بمثابة مستند ملكية بنفس خصائص الأسهم العادية إلا أن لديها خصائص السندات

حيث أن حملة الأسهم الممتازة لديهم نسبة محددة من الأرباح بنسبة معينة من القيمة الإسمية

ومن ناحية أخرى فإنها تشبه الأسهم العادية لكونها حصة في ملكية المنشأة كما يحق لحاملها المطالبة بحصته

وتشبه السندات لكونها تمثل أرباحاً محددة في الغالب حيث تضمن المنشأة حداً أدنى أو أعلى من الأرباح لحملة الأسهم الممتازة

- حملة الأسهم الممتازة لهم الأولوية بعد حملة السندات في إسترداد حقوقهم عند تصفية المنشأة وقبل التوزيع على حملة الأسهم العادية

مزايا إصدار الأسهم الممتازة

- تضمن الإدارة السيطرة دون تدخل الآخرين

- لكون حامل الأسهم الممتازة لا يحق له التصويت في الجمعيات العمومية

بخلاف الأسهم العادية

- لا يتطلب من المنشأة رهن عقاراتها أو أصولها بخلاف السندات

- الأسهم الممتازة لا يتطلب إصدارها تخصيص مبالغ لسدادها لأنها لا

تعد نفقة بخلاف السندات.

عيوب إصدار الأسهم الممتازة

- لا يمكن خصم الأرباح الموزعة على حملة هذه الأسهم من الزكاة لأنها

لا تعد نفقة

* تمثل عبئاً مالياً ثابتاً على المنشأة يتطلب سدادها

وذلك لوجود حد أدنى من الأرباح يوزع لحملة الأسهم الممتازة بخلاف

الأسهم العادية

* تكلفة الأسهم الممتازة أكبر من تكلف السندات ، لأنها لا تعد نفقة .

* ملاك الأسهم الممتازة يتعرضون لمخاطر أعلى من حاملي السندات وذلك

ناتج عن احتمالية عدم توزيع الأرباح لذلك يطالبون بنسبة مرتفعة

محددة مسبقاً

كويزات اللقاء السادس التي ذكرها الدكتور باللقاء

السؤال الاول / من الناحية القانونية

- ١- يعد حامل السند مدين للمنشأة.
- ٢- يعد حامل السند مالكا للمنشأة.
- ٣- لا يعد حامل السند مالكا للمنشأة.
- ٤- لا إجابة

السؤال الثاني / القيمة الأسمية هي

- ١- القيمة المنصوص عليها في عقد تأسيس المنشأة
- ٢- القيمة التي يتم التعامل بها في السوق المالية
- ٣- القيمة التي يستحقها السهم من واقع السجلات المحاسبية
- ٤- لا إجابة

السؤال الثالث / من مصادر التمويل طويلة الاجل

- ١- الائتمان التجاري . الائتمان المصرفي .
- ٢- القروض المصرفية . الاسهم الممتازة .
- ٣- الائتمان المصرفي . الارباح المحتجزة.
- ٤- لا إجابة.

أسئلة مقتبسة من أسئلة السنوات السابقة

<<<< الحلول اجتهاد شخصي، تمت مراجعتها ولكن لست معصوم من الخطأ.

١| من حقوق ومزايا وحملة الاسهم العادية:

- أ- لا يحق لحاملها بيعها.
- ب- الحق المشاركة في الربحية.
- ج- يحق لحاملها استردادها .
- د- لا شيء مما ذكر

٢| اصحاب الاسهم الممتازه لهم الاولويه على اصحاب الاسهم العاديه

- أ- صحيح
- ب- خاطئ

٣|القيمة السوقية للاسهم العاديه هي :

- أ- القيمة المنصوص عليها في عقد تأسيس المنشأه
- ب- القيمة التي يستحقها السهم من واقع السجلات المحاسبية للمنشأه
- ج- القيمة التي يتم التعامل بها في السوق الماليه
- د- لاشيء مما ذكر

٤|إصدار اسهم ممتازه لتمويل المنشأه:

- أ- يترتب عليه ضمان
- ب- يترتب عليه رهن لاصولها
- ج- يترتب عليه ارتفاع الفوائد المستلمه عن الاستثمار
- د- لا يترتب عليه اي ضمان او رهن لاصولها

٥|تعتبر تكلفه اصدار الاسهم الممتازه:

- أ- اقل من تكلفه السندات لان الاسهم الممتازه تعد نفقه
- ب- اكبر من تكلفه السندات لان الاسهم الممتازه لاتعد نفقه
- ج- اقل من تكلفه السندات لان الاسهم الممتازه لاتعد نفقه
- د- لاشيء مما ذكر

٥|من الناحيه القانونيه: يعد حامل السند

- أ- مدين للمنشأه

ب- مالكا للمنشأه

ج- لا يعد حامل السند مالكا للمنشأه

د- يحق لحامل السند بالاشتراك في الإدارة

٧| القيمة الاسميه للاسهم هي:

أ- القيمة المنصوص عليها في عقد تأسيس المنشأه

ب- القيمة التي يتم التعامل بها في السوق الماليه

ج- القيمة التي يستحقها السهم من واقع سجلات المنشأه

د- لاشيء مما ذكر

٨| حقوق الملكيه تشمل على :

أ- رأس المال المدفوع ، الاصول ، الارباح المحتجزه

ب- رأس المال المدفوع ، الاحتياطيات ، الارباح المحتجزه

ج- رأس المال المدفوع ، الخصوم ، الارباح المحتجزه

د- لاشيء مما ذكر

٩|أصحاب الأسهم الممتازه لهم الاولويه على اصحاب الأسهم العاديه في

حالة تصفية الشوكه

أ- صحيح

ب- خاطيء



المحاضرة السابعة

مثال لتوضيح تكلفة الأسهم الممتازة

نفترض أن منشأة أصدرت أسهما ممتازة تبيع (١٠ %) سنوياً وسعر السهم الإسمي (١٠٠ ريال) وقدرت نفقات الإصدار بحوالي (٥ %) من سعر البيع المتوقع

المطلوب :

حساب تكلفة السهم الممتاز

* في حال بيع السهم بالسعر الإسمي. / في حال زيادة (١٠ %) منه * / في حال خصم (٥ %) منه.

الحل :

*** في حال بيع السهم بالسعر الإسمي**

تكلفة الأسهم الممتازة = الأرباح السنوية الموزعة ÷ سعر السهم الممتاز (١ - نفقات إصدار الأسهم الممتازة)

تكلفة الأسهم الممتازة = $100 \div 10 = 10$ (١ - ٠,٠٥)

$0,95 \times 100 \div 10 =$

$95 \div 10 =$

$9,5 = 0,095 = 10,5\%$

الأرباح السنوية الموزعة = (١٠ %) من القيمة الإسمية (١٠٠ ريال)

$100 \div (100 \times 10) =$

سعر السهم الممتاز = ١٠٠ ريال

نفقات إصدار الأسهم الممتازة = (٥ %) = ٠,٠٥

*** في حال زيادة (١٠ %) منه**

تكلفة الأسهم الممتازة = الأرباح السنوية الموزعة ÷ سعر السهم الممتاز (١ - نفقات إصدار الأسهم الممتازة)

الأرباح السنوية الموزعة = ١٠ ريال

سعر السهم الممتاز = ١١٠ ريال

نفقات إصدار الأسهم الممتازة = ٠,٠٥

تكلفة الأسهم الممتازة = $110 \div 10 = 11$ (١ - ٠,٠٥)

$0,95 \times 110 \div 10 =$

$104,5 \div 10 =$

$10,45 = 0,095 = 9,5\%$

* في حال خصم (0 %) منه

تكلفة الأسهم الممتازة = الأرباح السنوية الموزعة ÷ سعر السهم الممتاز (١ - نفقات إصدار الأسهم الممتازة)

$$\begin{aligned} \text{تكلفة الأسهم الممتازة} &= ١٠ \div (٩٥ - ٠,٠٥) \\ &= ١٠ \div ٩٤,٩٥ \\ &= ١٠,٢٥ \div ٩٥ \\ &= ٠,١١٠٨ = ١١,١ \% \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{الأرباح السنوية الموزعة} &= ١٠ \text{ ريال} \\ \text{سعر السهم الممتاز} &= ٩٥ \text{ ريال} \\ \text{نفقات إصدار الأسهم الممتازة} &= ٠,٠٥ \end{aligned}$$

المصدر الخامس..الأرباح المحتجزة

تختلف عن غيرها من مصادر التمويل طويلة الأجل من حيث كونها مصدراً داخلياً للتمويل وليس خارجياً كبقية المصادر الأخرى لأنه ذاتي ، أي من الأرباح التي تحققها المنشأة تمول نفسها بنفسها وهي تعتبر من حقوق الملكية.

عيوب الأرباح المحتجزة

- قد لا تكون هذه الأرباح متاحة للمنشأة خاصة في بداية نشأتها.
- زيادة نفقات استخدام هذه الأرباح حيث يتطلب إصدار أسهم مجانية للمساهمين.
- المنشأة لا تستطيع استخدام هذه الأرباح بشكل متكرر حيث أنها تخضع لقوانين وتشريعات معينة.

مزايا الأرباح المحتجزة

- تكلفتها قليلة نسبياً وتعادل تكلفة الفرصة البديلة لإستثمار هذه الأموال في مجالات أخرى.
- لا يتطلب الحصول على هذه الأرباح معاملات وتكاليف كثيرة.
- لا يترتب على إستعمال هذه الأرباح أي ضمان أو رهن لأصول المنشأة.

مصادر وهيكل التمويل للشركات طويلة الأجل وقصيرة الأجل

هيكل التمويل باستخدام متوسط التكلفة المرجحة

الاختيار بين مصادر التمويل المختلفة

تقوم المؤسسة باحتساب القيمة المرجحة في حالة تمويل مشاريعها التمويلية من عدة مصادر تمويلية اما ان تقوم بحساب :-

ويقصد بالقيمة الدفترية المرجحة فتمثل وزن كل مصدر تمويلي حسب قيمته في السجلات
أما القيمة السوقية المرجحة قيمة كل مصدر تمويلي بالسوق.

- ١- القيمة الدفترية
- ٢- القيمة السوقية

مثال على القيمة الدفترية

تمرين : نفترض أن إحدى الشركات لديها أربعة مصادر تمويلية وذلك بالقيمة الدفترية

مصادر التمويل	المبلغ (بالقيمة الدفترية)	تكلفة العنصر
القروض	٣٥٠ ألف ريال	٤,٨ %
الأسهم الممتازة	٢٥٠ ألف ريال	١٠,٥ %
الأسهم العادية	٣٠٠ ألف ريال	١٤,٦ %
الأرباح المحتجزة	١٠٠ ألف ريال	١٤ %
المجموع	مليون ريال	

المطلوب :

حساب متوسط التكلفة المرجحة للأموال بالقيمة المرجحة

الحل :

متوسط التكلفة المرجحة للأموال بالقيمة الدفترية = نسبة المصدر × تكلفة العنصر

لايجاد التكلفة المرجحة للاموال نحتاج لاجاد نسبة المصدر وهذا هو القانون

نسبة المصدر = المبلغ (بالقيمة الدفترية) ÷ المجموع الكلي × ١٠٠

من القانون الحل

نسبة المصدر = $٣٥٠٠٠٠ \div ١٠٠٠٠٠٠ \times ١٠٠ = ٣٥\%$

وهكذا نكمل على جميع المصادر

بعدها نأتي بالقانون الاول لاجاد التكلفة المرجحة

متوسط التكلفة المرجحة للأموال بالقيمة الدفترية = نسبة المصدر × تكلفة العنصر

التكلفة المرجحة للقروض = $٤,٨\% \times ٣٥٠ = ١,٧\%$

ونكمل على المصادر كلها نفس الطريقة

بعدها نجمع عمود التكلفة المرجحة يعطينا متوسط التكلفة المرجحة لجميع المصادر وهو ١٠,١% حسب ما هو موضح بالجدول

مصادر التمويل	المبلغ (بالقيمة الدفترية)	النسبة المئوية للمصدر	تكلفة العنصر	التكلفة المرجحة
القروض	٣٥٠ ألف ريال	٣٥ %	٤,٨ %	١,٧ %
الأسهم الممتازة	٢٥٠ ألف ريال	٢٥ %	١٠,٥ %	٢,٦ %
الأسهم العادية	٣٠٠ ألف ريال	٣٠ %	١٤,٦ %	٤,٤ %
الأرباح المحتجزة	١٠٠ ألف ريال	١٠ %	١٤ %	١,٤ %
المجموع	مليون ريال	١٠٠ %		١٠,١ %

تمرين :

نفترض أن إحدى الشركات لديها أربعة مصادر تمويلية وذلك بالقيمة السوقية

مصادر التمويل	المبلغ (بالقيمة السوقية)	تكلفة العنصر
القروض	٥٠٠ ألف ريال	٤,٨ %
الأسهم الممتازة	٣٠٠ ألف ريال	١٠,٥ %
الأسهم العادية	٦٠٠ ألف ريال	١٤,٦ %
الأرباح المحتجزة	١٠٠ ألف ريال	١٤ %
المجموع	مليون و ٥٠٠ ألف ريال	

المطلوب :

حساب متوسط التكلفة المرجحة للأموال بالقيمة السوقية

الحل :

التكلفة المرجحة للأموال بالقيمة السوقية = القيمة السوقية × تكلفة العنصر

نضرب قيم عمود القيمة السوقية في عمود تكلفة العناصر (ولاتنسى وضع اشارة النسبة المئوية في الالة)

$$٢٤٠٠٠٠ = ٤,٨ \% \times ٥٠٠٠٠٠$$

وهكذا.....

مصادر التمويل	المبلغ (بالقيمة السوقية)	تكلفة العنصر	التكلفة المرجحة
القروض	٥٠٠ ألف ريال	٤,٨ %	٢٤٠٠٠
الأسهم الممتازة	٣٠٠ ألف ريال	١٠,٥ %	٣١٥٠٠
الأسهم العادية	٦٠٠ ألف ريال	١٤,٦ %	٨٧٦٠٠
الأرباح المحتجزة	١٠٠ ألف ريال	١٤ %	١٤٠٠٠
المجموع	١٥٠٠٠٠٠ ريال		١٥٧١٠٠

نوجد متوسط التكلفة المرجحة للأموال السوقية من القانون الاسفل :-

متوسط التكلفة المرجحة للأموال بالقيمة السوقية = مجموع التكلفة المرجحة ÷ مجموع القيم السوقية × ١٠٠

$$\text{متوسط التكلفة المرجحة للأموال بالقيمة السوقية} = ١٥٧١٠٠ \div ١٥٠٠٠٠٠ \times ١٠٠ = ١٠,٥ \%$$

كويزات اللقاء السابع ،،، ذكرها الدكتور باللقاء

السؤال الأول / من حقوق ومزايا حملة الاسهم العادية

١-الحق في المشاركة في الربحية ٢-يجوز لحاملها استردادها ٣-لايجوز لحاملها بيعها ٤-لا إجابة.

السؤال الثاني / أحد مصادر التمويل الداخلي تتمثل في

١-إصدار الأسهم. ٢-الارباح المحتجزة. ٣-إصدار السندات. ٤-لا إجابة.

السؤال الثالث / إصدار اسهم عادية لتمويل المنشأة

١-يترتب عليه رهن لإصولها. ٢-يترتب عليه ضمان. ٣-لايترتب عليه ضمان او رهن لاصولها. ٤-لا إجابة.

أسئلة مقتبسة من أسئلة السنوات السابقة

<<<<الحلول اجتهاد شخصي، تمت مراجعتها ولكن لست معصوم من الخطأ.

١| استعمال الارباح المحتجزة لتمويل المنشأة :

أ- لا يتطلب إصدار اسهم مجانيه للمساهمين
ب- يتطلب الحصول على معاملات وتكاليف كثيره
ج- يتطلب إصدار اسهم مجانيه للمساهمين
د- لاشيء مما ذكر

٢| يمكن التعبير عن تكلفه الاسهم الممتازة بالعلاقة التالية :

أ- الارباح السنوية الموزعة / سعر السهم الممتاز (١- نفقات إصدار الاسهم الممتازة)
ب- الارباح السنويه الموزعه/ سعر السهم الممتاز (١+ نفقات إصدار الاسهم الممتازة)
ج- الارباح السنويه الموزعه + سعر السهم الممتاز (١+ نفقات إصدار الاسهم الممتازة)
د- الارباح السنويه الموزعه _ سعر السهم الممتاز (١+ نفقات إصدار الاسهم الممتازة)

٣| احد مصادر التمويل الداخلي تتمثل في:

أ- إصدار الاسهم | ب- إصدار السندات | ج- زياده القروض | د- الارباح المحتجزة
٤| إصدار اسهم عاديه لتمويل المنشأة:
أ- لا يترتب عليه اي ضمان او رهن لاصولها
ب- يترتب عليه ضمان
ج- يترتب عليه رهن لاصولها
د- لاشيء مما ذكر

٥| بافتراض ان منشأة قد اصدرت اسهما ممتازة تبيع ١٠% سنويا وسعر السهم الاسمي ١٠٠ ريال وقدرت نفقات الاصدار بحوالي ٥% من سعر البيع

المتوقع فما تكلفه السهم الممتاز اذا تم بيع السهم بالسعر الاسمي :

أ- ٧,٥% | ب- ٦,٥% | ج- ١٠,٥% | د- ٨%

شرح الحل: نستخدم قانون تكلفة السهم الممتاز بالسعر الاسمي

تكلفة الأسهم الممتازة = الأرباح السنوية الموزعة ÷ سعر السهم الممتاز (١ - نفقات إصدار الأسهم الممتازة)

تكلفة الأسهم الممتازة = $100 \div (1 - 0,05)$

$100 \times 100 \div 95 =$

$95 \div 10 =$

$0,105 = 10,5\%$

الأرباح السنوية الموزعة = (١٠%) من القيمة الاسمية

(١٠٠ ريال) = $(100 \times 10) \div 100 = 10$ ريال

سعر السهم الممتاز = ١٠٠ ريال

نفقات إصدار الأسهم الممتازة = (٥%) = $0,05$

١٦| بافتراض ان منشأه اصدرت اسهما ممتازه للربح ١٠% سنويا وسعر السهم الاسمي ١٠٠ ريال وقدرت نفقات الاصدار بحوالي ٥% من سعر البيع المتوقع فتكلفه السهم الممتاز اذا تم بيع السهم بزيادة ١٠% منه ستكون :

أ- ٩,٥% تقريبا | ب- ١٠,٥% تقريبا | ج- ١١,١% تقريبا | د- لاشيء مما ذكر

شرح الحل: نستخدم قانون تكلفة السهم الممتاز في حالة زيادة ١٠%

تكلفة الأسهم الممتازة = الأرباح السنوية الموزعة ÷ سعر السهم الممتاز (١ - نفقات إصدار الأسهم الممتازة)

تكلفة الأسهم الممتازة = $110 \div (1 - 0,05)$

$110 \times 100 \div 95 =$

$104,5 \div 10 =$

$0,095 = 9,5\%$

الأرباح السنوية الموزعة = ١٠ ريال

سعر السهم الممتاز = ١١٠ ريال

نفقات إصدار الأسهم الممتازة = $0,05$

١٦| استعمال الارباح المحتجزة لتمويل المنشأة:

أ- لا يترتب عليه اي ضمان او رهن لاصولها | ب- يترتب عليه ضمان | ج- يترتب عليه رهن لاصولها | د- لاشيء مما ذكر

١٧| التكلفة المرجحة لكل مصدر تمويل بالقيمة الدفترية :

ب- نسبة مصدر تمويل + تكلفه مصدر تمويل

د- لاشيء مما ذكر

أ- نسبة مصدر تمويل × تكلفه مصدر تمويل

ج- نسبة مصدر تمويل ÷ تكلفه مصدر تمويل

١٨| متوسط التكلفة المرجحة للأموال (بالقيمة السوقية)=

أ- مجموع التكلفة المرجحة لكل مصادر التمويل × القيمة السوقية الكليه للتمويل

ب- مجموع التكلفة المرجحة لكل مصادر التمويل + القيمة السوقية الكليه للتمويل

ج- مجموع التكلفة المرجحة لكل مصادر التمويل / القيمة السوقية الكليه للتمويل

د- لاشيء مما ذكر

١٩| التكلفة المرجحة لكل مصدر تمويل بالقيمة السوقية:

ب- القيمة السوقية × تكلفه مصدر تمويل

د- لاشيء مما ذكر

أ- القيمة السوقية + تكلفه مصدر تمويل

ج- القيمة السوقية ÷ تكلفه مصدر تمويل

المحاضرة الثامنة

مشاهدة المحاضرة

ما هو المصدر التمويلي الأفضل لإستخدامه في تمويل المشروع؟

لا بد من الأخذ بالاعتبار عدة أمور

١-التكلفة /

إختيار المصدر الأقل تكلفة

٢-أسعار الفوائد السائدة في

السوق /

تجنب المصادر التمويلية ذات
التكلفة المرتفعة

٣-ربحية المنشأة/

أن تكون نسبة ربحية المنشأة
أعلى من نسبة الفوائد المدفوعة
على هذه المصادر

٤-مكونات رأس المال /

الاحتفاظ بنسبة متوازنة من
مصادر التمويل المختلفة

مصادر التمويل الإسلامية

المرابحة - الإيجارة - السلم - المضاربة - الإستصناع - المشاركة

المرابحة

للأمر بالشراء/

يقوم البنك بشراء السلع بناءً على طلب العميل
ومن ثم بيعها له بعد تملكها ، ويمكن إستخدام
هذه الأداة في تمويل عدة أمور ، أهمها :

* فتح الإعتمادات المستندية الداخلية والخارجية
* عمليات المرابحة الشخصية من تمويل
الاحتياجات الفردية
(السلع الاستهلاكية - المساكن - السيارات)

السلم

هو عقد على موصوف بالذمة يتم دفع الثمن
فيه مقدماً وإستلام السلعة مستقبلاً

ويعتبر مهم في التمويل الزراعي والصناعي
مثال : نفترض أن أحد الأشخاص لديه محصول
زراعي ، ولكي يستطيع استخراج ذلك المحصول
وانتاجه بالشكل الجيد فإنه قد يقوم ببيعه قبل
نضوجه وذلك بوصفه للمشتري على الذمة ،
ومن ثم يقوم المشتري بدفع الثمن نقدا حالا
وعلى أن يتم استلام السلعة لاحقا

الاستصناع/

هو العقد المناسب لتمويل مشاريع البنى
التحتية والإنشاءات

حيث يوقع البنك مع العميل عقداً يقوم البنك
من خلاله بإنتاج معدات أو إنشاء مبنى أو جسر
ومن ثم يوقع البنك عقدا مع من يتولى التنفيذ
ويكون البنك مسؤول مسؤولية كاملة أمام
العميل لإنشاء ذلك المشروع

الإيجارة وهي نوعين :

١- تأجير تشغيلي

يقوم البنك بشراء الأصول القابلة للتأجير ومن ثم تأجيرها لجهات أخرى لتشغيلها أو الإنتفاع بها لمدة محددة وبإيجار يتفق عليه بحيث تبقى ملكية هذه الأصول بعد إنتهاء مدة الإيجار للبنك ومن ثم يستطيع البنك تأجيرها مرة أخرى ، وذلك بسبب تكلفتها الباهظة (مثل المعدات الثقيلة)

المضاربة

وهي شراكة في الربح بين البنك وعميل أو أكثر من الأفراد

على أن يكون البنك صاحب المال وهنا يقوم العميل بأخذ المبلغ من البنك على أن يتم تشغيله من قبل العميل حسب الإتفاق ومن ثم يكون الربح مشترك بين البنك والعميل إلا أن

المشاركة

وهي على أسلوبيين :

١-المشاركة الثابت

التي تقوم على أساس تملك كل من البنك وشركائه حصص أسهم ثابتة حتى نهاية المشروع سواء كانت المشاركة مستمرة غير محددة الأجل أو مؤقتة محددة الأجل

٢-تأجير تمويلي

يقوم البنك بشراء الأصول التي يرغب بها العميل ومن ثم تملكها من قبل البنك ومن ثم يقوم البنك بتأجيرها للعميل لمدة معينة وبأجرة معينة يتم الاتفاق عليها تشتمل أقساط تسديد جزء من الثمن الذي تحمله البنك والجزء الآخر ربح البنك من الإستثمار في الإيجارة ، وهنا يلتزم العميل بإستئجار هذا الأصل لمدة معينة ودفع كامل قيمة الأقساط المتفق عليها على أن يوعدهم العميل بملكية هذا الأصل بالكامل بعد الإنتهاء من المدة المتفق عليها وذلك في حالة إلتزام العميل بالسداد لكامل قيمة الأقساط وهي ما تسمى بـ (الإيجار المنتهي بالتمليك) الذي تقوم به كثير من شركات السيارات حالياً

من البنك والعميل المضارب في الربح على أن يكون على نحو كسر عشري وأن لا يكون مبلغ مقطوع وكثير من البنوك تشترط أن لا يتم توزيع الربح إلا بعد إسترداد رأس المال (قرض حسن) الخسارة يتحملها البنك بصفته صاحب المال شريطة أن لا يكون هناك أي تقصير أو تعدي من جانب العميل الذي قد يخسر جهده في هذه الحالة ومن هذا فإنه لا بد من البنك للتأكد من أهلية وقدرة ذلك العميل على القيام بذلك المشروع وأن يتم تحديد رأس المال ونصيب كل

٢-المشاركة المتناقصة

وهي المنتهية بالتمليك للعميل وتقوم على أساس تملك البنك وعميله الشريك حصص أسهم للمشروع حسب الإتفاق وبما يتفق ومساهمة البنك في المشروع وعلى أن يقوم العميل بشراء حصة البنك تدريجياً من عائد المشروع أو من مصادر العميل الخاصة وحسب الإتفاق ومع إستمرار تسديد حصة البنك تؤول في النهاية ملكية المشروع كاملة للعميل بعد تسديد حصة البنك كاملة مع مراعاة أن العائد المتأتي من المشروع يقسم بنسب معينة حسب الترتيب فبالتالي حصة البنك كعائد للتمويل المقدم منه وأيضا حصة للشريك كعائد للتمويل المقدم منه أو مقابل مساهمته العينية في تكاليف ذلك المشروع

الأوراق والأسواق المالية

هيكلية سوق المال يتكون من نوعين هما

١ سوق النقد

هو السوق الذي يقوم الجهاز المصرفي فيه بالدور الرئيسي ، وتمثل في المؤسسات والأفراد الذين يتعاملون في الأدوات المالية قصيرة الأجل مثل عمليات الإقراض قصيرة الأجل ولذلك يعتبر سوق النقد هو إلتقاء الإستثمار القصير الأجل مع التمويل القصير الأجل ويتم التداول في هذا السوق من خلال أذونات الخزنة والأوراق التجارية

يشتمل سوق النقد على :

٣-شهادات الإيداع القابلة للتداول

٢-الأوراق التجارية

١-أذون الخزنة

١-أذونات الخزنة :

هي سندات قصيرة الأجل قابلة للتداول تصدرها الحكومة لتوفير الأموال لغرض مؤقت ويستحق الدفع خلال فترة لا تزيد على السنة الواحدة وإلا في حالة زيادتها فإنها تسمى (السندات طويلة الأجل) وذلك لتمويل عجز الموازنة من مصادر غير تضخمية وكذلك لإمتصاص السيولة الفائضة من السوقوبهذا فإن البنك المركزي يعمل ويلعب دور رئيسي لتوازن نسبة الإحتياطي الإلزامي لمواجهة أي أزمات مالية قد تحدث مستقبلا (وهذا هو الغرض الرئيسي من أذونات الخزنة) وكذلك للاحتفاظ بمبالغ المودعين في حال أن رغبوا في سحبها متى ما ارادوا.

* أذون الخزنة لا يتم دفع فائدة للمستثمر وإنما تباع بقيمة أقل من قيمتها ولكن عند الإسترداد يتم إستردادها بقيمتها الإسمية

* عادة تصدر أذونات الخزنة بتواريخ إستحقاق مختلفة قد تكون (٩١ يوم) أو (١٨٢ يوم) أو (٣٦٥ يوم) حسب طبيعة الأسواق وحسب السيولة المتواجدة في السوق

* أذونات الخزنة تتميز بأنها أوراق مالية تصدرها بعض الحكومات ويحصل حاملها على عائد ثابت في تاريخ محدد لذلك فهي محرمة شرعا لاحتوائها على بيع دين بدين أقل منه

مثال : نفترض أن إحدى الحكومات صدرت أذون خزنة ، الإذن الواحد بقيمة (١٠٠ ريال) فهي تقوم ببيعه بقيمة أقل من قيمته أي بقيمة مثلا (٩٠ ريال) أي بخصم مقداره (١٠ %) ولكن عند الاسترداد فإنها تدفع ما قيمته (١٠٠ ريال) ، وهذه العشرة ريالات باعتبار أنها الفائدة الربوية لمشتري ذلك السند

٢- الأوراق التجارية :

تصدر عادة من قبل الشركات الكبيرة المعروفة التي تقوم بالبيع بالأجل مثل الكمبيالة

مثال : نفترض أن الحد الأشخاص رغب بشراء سيارة بقيمة ٦٠ الف وليس لديه المبلغ الكامل فذهب لإحدى الشركات الكبرى لشرائها بالتقسيط ولكي تضمن تلك الشركة حقها في القيمة فإنها تقوم بسحب كمبيالات على المشتري نفترض أن قيمة كل كمبيالة (٥ آلاف ريال) ومستحقة في نهاية كل شهر ويوقع على هذه الكمبيالة كل من البائع والمشتري وإذا قام المشتري بسداد القيمة الكمبيالة الأولى في نهاية الشهر الأول فإنها تسحب من البائع وتسقط في حال أن البائع إحتاج إلى سيولة فيستطيع أن يبيع تلك الكمبيالة إلى أحد البنوك التجارية ولكن بقيمة أقل من قيمتها أي بخصم ، ولكن عند إستحقاقها فإن المشتري يسدها بقيمتها (٥ آلاف ريال) وفي حال عدم السداد (تعثر السداد من قبل المشتري) فإن البائع يتحمل عملية السداد للبنك في حال لم تباع (تُظهِر) الكمبيالة للبنك فإنها حق مكتسب للبائع أن يضمن حقه من قبل المشتري لعملية السداد ولكن في حال (تظهيرها) يبيعها للبنك بقيمة أقل من قيمتها فهنا فهي محرمة حيث أنها تباع بقيمة أقل من قيمتها

٣- شهادات الإيداع القابلة للتداول :

هي إيصال تطرحه البنوك يثبت أن حامله قد أودع مبلغاً معيناً لمدة محددة وبفائدة معلومة ويمكن لحاملها إما الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق أو بيعها في السوق الثانوي

وهي تختلف عن أذونات الخزنة والأوراق التجارية بكونها

* تحمل فائدة ربوية محددة يتعين دفعها في تاريخ الإستحقاق

ولا تباع بخصم

* تستخدم للإستقرار وسحب السيولة النقدية من السوق

مثال : نفترض أن أحد الأشخاص لديه سيولة عالية ويرغب بإيداعها لدى إحدى البنوك في حسابات إستثمارية لفترات معلومة ومحددة على ألا يتم سحبها من قبل ذلك المودع إلا عند إنقضاء مدتها ، على أن يتقاضى المودع فائدة دورية حسب الإتفاق مع ذلك البنك شهادات الإيداع محرمة بأي شكل من الأشكال **لاحتوائها على الربا** وعكسها في البنوك الإسلامية **الحساب الاستثماري** وهو المشاركة مع البنك في الربح والخسارة (خلاصة)

٢ سوق الأوراق المالية

عبارة عن نظام يتم بموجبه الجمع بين الباعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين حيث يتمكن بذلك المستثمرين من بيع أو شراء عدد من الأسهم أو السندات داخل ذلك السوق

من أنواع سوق الأوراق المالية

سوق رأس المال (البورصة)

وهو السوق الذي يتم فيه تبادل وتداول الأوراق المالية سواء كانت حقوق الدين - السندات الحكومية أو سندات الشركات أو حقوق الملكية مثل الأسهم وعملية تداولها

سوق الأوراق المالية يتمثل في :

أ- السوق الأولية :

يتقابل الباعين والمشتريين لتداول الأسهم

ب- السوق الثانوية :

التي يتم فيها تداول الأوراق المالية بين مختلف الباعين والمشتريين حيث يؤول العائد من عمليات البيع والشراء إلى مختلف الباعين والمشتريين

ملاحظة : السوق الأولية هي السوق الابتدائية التي تبدأ بها الشركات لطرح أسهمها للاكتتاب العام وذلك عبر أحد المؤسسات المالية أو المصارف والبنوك الكبيرة وذلك لعمليات الطرح العام في السوق الأولية ومن ثم تنتقل من كونها في السوق الأولية إلى السوق الثانوية التي تتم فيها عملية تبادل هذه الأسهم بين الباعين والمشتريين

كويزات اللقاء الثامن ،،، ذكرها الدكتور باللقاء

السؤال الاول / هيكل سوق المال يتكون من

١-سوق النقد وسوق العقار

٢-سوق النقد وسوق الاوراق المالية

٣-سوق العقار وسوق الاوراق النقدية

٤-لا اجابة

السؤال الثاني / هي ايصال تطرحه البنوك يثبت أن حاملة قد اودع مبلغ معين لمدة محددة وبفائدة معلومة

١-اذون الخزنة

٢-شهادات الايداعات القابلة للتداول

٣-الاوراق التجارية

٤-لا اجابة

السؤال الثالث / اذون الخزنة تعتبر أوراق مالية تصدرها بعض الحكومات ويحصل حاملها على عائد ثابت وبتاريخ محدد فهي محرمة شرعاً

١-صحيح

٢-خاطي

٣-لا اجابة

أسئلة مقتبسة من أسئلة السنوات السابقة

<<<<الحلول اجتهاد شخصي، تمت مراجعتها ولكن لست معصوم من الخطأ.

أ- المرابحة

ب- المضاربة

ج- المشاركة

د- الاستصناع

٥ / العقد المناسب لتمويل مشاريع البنى التحتية :

أ- المرابحة للامر بالشراء

ب- الاستصناع

ج- السلم

د- الإجاره

٦ هي ايصال تطرحه البنوك يثبت أن حاملة قد اودع مبلغا

معينا لمدة محدده وبفائدة معلومة

أ- اذون الخزنة

ب- الاوراق التجارية

ج- شهادات

الايداع القابلة للتداول

٧ | المشاركة الثابته : تقوم على اساس تملك كل من البنك وشركائه

حصص اسهم ثابتة حتى نهايه المشروع

أ- صحيح

ب- خاطيء

١ | هيكل سوق المال يتكون من :

أ- سوق العقار وسوق الاوراق المالية

ب- سوق النقد وسوق الاوراق المالية

ج- سوق النقد وسوق العقار

د- لا شيء مما ذكر

٢ هو بيع موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس

العقد

أ- السلم

ب- المرابحة للأمر بالشراء

ج- المضاربة

د- لا شيء مما ذكر

٣ سوق الاوراق الماليه يتكون من

أ-سوق أولي وسوق هامشي

ب-سوق أولي وسوق ثانوي

ج-لا شي مما ذكر

٤ | شراكه في الربح بين البنك وعميل او اكثر من الأفراد او الشخصيات

الاعتبارية ويكون البنك فيها هو رب المال :

أسس وأدوات التحليل المالي والنسب المئوية

١ تعريف التحليل المالي وهدفه

هو عبارة عن معالجة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء الشركات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه نتائج الشركات في المستقبل

يهدف التحليل المالي للتعرف على مواطن القوة في الشركات وذلك لتعزيزها وأيضا على مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها وذلك من خلال الاطلاع على القوائم المالية المنشورة بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة

٢ أهم مجالات التحليل المالي

(١) التحليل الائتماني:

للتعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً على نتيجة ذلك التقييم

(٢) تحليل الاندماج و الشراء:

عبارة عن تكوين وحدة اقتصادية نتيجة لانضمام وحدتين (شركتين) اقتصاديتين أو أكثر و زوال الشخصية القانونية المنفصلة لكل منهما ، اندماج شركتين في شركة واحدة

(٣) تحليل تقييم الأداء:

معرفة الربحية وكفاءة الإدارة المالية والسيولة واتجاهات النمو لتلك الشركة

(٤) التحليل من أجل التخطيط:

لوضع تصور للأداء المستقبلي لتلك الشركة وعدم المضي قدما بالشكل العشوائي وإنما لا بد من عملية التخطيط وفقا للتحليلات المالية المدروسة

(٥) التحليل الاستثماري:

يتمحور في معرفة العائد من الاستثمار وهيكله رأس المال وذلك لتوضيح مصادر الأموال (قصيرة الأجل أو طويلة الأجل) وايضا معرفة مديونيات الشركة في المدى الطويل والمدى القصير

٣ الجهات التي تستخدم التحليل المالي

(استخدامات التحليل المالي) :-

(المستثمرين المحتملين)

للتعرف على أداء الشركة في المدى القصير والطويل وقدرتها على تحقيق الأرباح على الاستثمارات - للتعرف على مدى قدرة هذه الشركة على تحقيق الأرباح

(الدائنون أو المقرضون لتلك الشركة)

للحصول على المعلومات من أجل تقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وذلك من خلال التعرف على سيولة الشركة لأنها المؤشر الأمثل على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير وأيضا التعرف على ربحية الشركة وهيكلها المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها والتوقعات المستقبلية طويلة الأجل وأيضا قدرة الشركة على تحقيق الأرباح والتي تعتبر احد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل وأيضا التعرف على السياسات التي اتبعتها الشركة في الماضي لمواجهة الاحتياجات المالية المستقبلية ومدى سلامة تلك الشركة بشكل عام فيما يتعلق بالمركز المالي لها

(إدارة الشركة نفسها)

يهتمون بربحية الشركة وعوائدها والاتجاه الذي يتخذه أداء الشركة ونتيجة مقارنة أداء الشركة بأداء الشركات الأخرى المماثلة في السوق وطبيعة النشاط وأيضا كيفية توزيع الموارد على أوجه الاستخدام وكفاءة إدارة الموجودات

(وسطاء الأوراق المالية)

يهتمون بالتغيرات المحتملة على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية وأيضا يهتمون بتحديد أسهم الشركات الممكن اعتبارها فرص استثمارية جيدة

(الموظفون في الشركة)

يهتمون بها على كفاءة وفعالية الإنجاز مما قد يؤثر في مستوى الإنتاجية ويعزز الشعور بالانتماء لتلك الشركة وأيضا التعرف على النتائج الفعلية مما يجعلهم في وضع أفضل لتقديم مطالب معقولة لإدارة الشركة

(المصالح الحكومية)

لأسباب رقابية ومن قبل مصلحة الزكاة والدخل لخضوع أرباح تلك الشركات للزكاة أو الضريبة ودفعها

(المحللون الماليون)

يهتمون بها لتقييم هذه الشركة وأيضا لطرح الاستشارات المتعلقة بأداء تلك الشركة

(المالكون أو المساهمون بالشركة)

معرفة الأرباح الدورية التي تحققها الشركة - التعرف على القيود المفروضة على الشركة - التعرف على حقوق الملكية لتلك الشركة حيث أن التحليل المالي يعكس قدرة إدارة الشركة على تنفيذ الخطط والموازنات التي أقرت للمستقبل من قبل الجهة المالكة كأداء مستهدف وهو ما يصطلح عليه بـ (رقابة التنفيذ)

كما أن المؤشرات توجه المالكين نحو اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الخلل وهو ما يسمى بـ (رقابة الأداء)

٤ أساليب التحليل المالي

(١) التحليل العمودي/

يستخدم لعرض البيانات المالية لسنة واحدة عمودية، يعتمد على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة في القوائم المالية بتاريخ معين هذا التحليل يتصف بـ (السكون) لإنتفاء البعد الزمني عنه لكونه عن سنة مالية واحدة أي انه ضعيف لحد ما

مثال : نفترض أن لدينا بعض من البيانات المتوفرة لإحدى الشركات عن عام ٢٠١٥ الإيرادات كانت بقيمة (مليون ريال) بينما تكلفة الإيرادات كانت بقيمة (٦٠٠ ألف ريال)

مجمّل الربح = الإيرادات - تكلفة الإيرادات

مجمّل الربح = ١٠٠٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠٠ = ٤٠٠٠٠٠ ريال

التحليل العمودي = مجمّل الربح ÷ الإيرادات × ١٠٠

التحليل العمودي = ٤٠٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠٠ = ٠,٤ = ٤٠ %

(٢) التحليل الأفقي

- يقارن قوائم مالية لأكثر من سنة (مثل عام ٢٠١٥ مع عام ٢٠١٤)

- يقارن الإيرادات (مثل إيرادات عام ٢٠١٥ مع إيرادات عام ٢٠١٤)

وهل هناك زيادة أو نقصان ونسبة الزيادة أو النقصان

- يقارن تكاليف الإيرادات ومجمّل الأرباح والمصروفات بأنواعها

يقوم بعرض البيانات المالية لأكثر من سنة أفقياً ويعتمد على دراسة إتجاه كل بند من بنود القائمة المالية للشركة مع ملاحظة الزيادة أو النقص مع مرور الزمن

هذا التحليل يتصف بـ (التوسع) لأنه يبين التغيرات التي تمت بمرور الزمن.

المثال على التحليل الأفقي غير مطلوب حسب كلام الدكتور

٥ مقومات التحليل المالي

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي
- القيام بتركيب النسبة بطريقة تعكس علاقات منطقية معينة
- كنسبة الدخل إلى الإستثمارات التي ساهمت في تحقيقها أو نسبة الدخل إلى حقوق أصحاب المشروع
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يتمكن المحلل من إستخدامها بصورة سليمة.

[البيانات المالية] التي تقدمها كل شركة في نهاية السنة المالية:

(أ) تقرير مجلس الإدارة * أداء الشركة خلال العام السابق * أهم الأحداث التي مرت بها الشركة * توضيح للخطط المستقبلية

(ب) تقرير مدقق الحسابات * ماهية المعايير المحاسبية المستخدمة * رأي المدقق في عملية الحسابات التي تم إعدادها

(ج) تقرير الإدارة عن نتائجها المالية

موضحاً فيه أهم التطورات

(د) القوائم المالية الكاملة

* الميزانية العامة (قائمة المركز المالي) * حساب الأرباح والخسائر

* بيانات التدفقات النقدية

* بيان التغيرات في:

* إيضاحات المعايير المحاسبية المستخدمة

* أي غموضات في القوائم المالية يجب إيضاها

* أي معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة ونسب تملكهم في الشركة يجب إيضاها

الميزانية العامة

ويطلق عليها (قائمة المركز المالي)، تبين قيمة الموجودات التي تمتلكها الشركة وإجمالي حجم المطلوبات المستحقة عليها وقيمة ما يمتلكه المساهمين فيها في وقت محدد.

عناصر الميزانية العامة

أ- الموجودات

أ - الموجودات الثابتة

* هي الموجودات المستخدمة من الأصول من قبل المؤسسة لإنتاج وتخزين ونقل وبيع السلع والمنتجات
* تشتمل على العقارات والآلات والمعدات والأثاث
* الأصول الثابتة تخضع للإستهلاك السنوي طوال فترة حياتها الإنتاجية حيث يحسب الإستهلاك ضمن مصروفات المؤسسة
* تظهر في الميزانية بقيمتها الصافية أي القيمة الأصلية يطرح منها الإستهلاك المتراكم.

ب- الموجودات المتداولة

هي المستخدمة من قبل المؤسسة خلال الدورة التشغيلية (السنة المالية) وهي نتيجة قيام المؤسسة بأعمالها الإعتيادية ، وهذه تتضمن :
- النقد في الصندوق ولدى البنك.
- الحسابات المدينة الناتجة عن بيع المؤسسة و خدماتها
- الأوراق المالية المحتفظ بها لأجل عمليات المتاجرة
- مخزون البضاعة والذي يتكون من (المواد الخام / شبه المصنعة / السلع الجاهزة للبيع / قطع الغيار / لوازم أخرى لهذه المؤسسة).

٢- المطلوبات أ - المطلوبات غير المتداولة

هي الإلتزامات المستحقة خلال سنة مالية واحدة أي (الخصوم قصيرة الأجل المستحقة على المؤسسة في فترة لا تزيد عن السنة).

ب -المطلوبات المتداولة هي الإلتزامات المستحقة لفترات طويلة .

أي (الخصوم طويلة الأجل المستحقة على المؤسسة في فترة تزيد عن السنة)

ج - حقوق المساهمين

تمثل حصة المساهمين في المؤسسة وهي صافي ثروتهم الناتجة عن (الموجودات يطرح منها المطلوبات) وتتمثل في * رأس المال المدفوع * علاوة رأس المال * علاوة الإصدار

* الإحتياطيات(الإختيارية أوالإجبارية)
* الأرباح المحتجزة
من هذا نلاحظ أن حقوق المساهمين تزداد من دورة إلى دورة لاحقة بالجزء المحتفظ من الأرباح السنوية كما أنها تقل بالخسائر المحققة للسنة المالية

٦ حساب الأرباح والخسائر/

- يوضح نتيجة أعمال الشركة لسنة مالية واحدة كما :
- يبين إجمالي إيرادات الشركة وإجمالي مصروفاتها ويمثل الفرق بينهما الربح أو الخسارة

- يتضمن :-

أ- الإيرادات من عمليات مختلفة خلال الفترة التي أعد عنها الحساب **والهدف من الإيرادات هو تشغيلها لاحقا**
ب- المصروفات التي تحملتها الشركة خلال الفترة التي أعد عنها ذلك الحساب

والفرق بين الجانبين يمثل صافي الربح ، في حال أن الإيرادات زادت عن المصروفات وتمثل خسارة في حال أن المصروفات كانت أكبر من الإيرادات خلال الفترة

أهمية الإيرادات: تحقيق ربح للمستثمر او جزء منها يكون بمثابة ارباح للمستثمرين والجزء الاخر استثماره لنمو المؤسسة او التوسع في اعمالها

٧ التدفقات النقدية

تمثل في ثلاثة جوانب :

* التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وهي المكونة بشكل أساسي من الأرباح والبنود غير النقدية مثل الإستهلاك والمخصصات والتغيرات في الموجودات والمطلوبات المتداولة

* التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية وهي المكونة من الإستثمار في الأوراق المالية أو المساهمات أو الممتلكات والمعدات لتلك الشركة

* التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية وهي المكونة من توزيع الأرباح لعملية إصدارات الأسهم

كويزات اللقاء التاسع،، ذكرها الدكتور باللقاء

السؤال الاول / الاطراف المهتمه بالتحليل المالي هي

١-ادارة المنشأه ٢-اصحاب المنشأه ٣-الدائنون ٤-كل ماتقدم ذكره

السؤال الثاني / مايهم المقترضين الدائنين بالدرجة الاساس من نتائج التحليل المالي الوصول الى

١-زيادة حجم المبيعات ٢-ارتفاع سعر البيع ٣-قدرة الشركة على الوفاء ٤-لا اجابة

بالتزاماتها

السؤال الثالث / تحليل تقييم الاداء يشمل تقييم الربحية وكفاءة الادارة المالية والسيولة واتجاهات النمو

١-صحيح ٢-خاطئ ٣-لا اجابة ٤-الاجابات

أسئلة مقتبسة من أسئلة السنوات السابقة

الحلول اجتهاد شخصي، تمت مراجعتها ولكن لست معصوم من الخطأ.

١ | الهدف الاساسي للمستثمرين عند تحليلهم القوائم المالية للشركات هو الحصول على معلومات عن قدرة المنشأة :

- أ- في تحقيق عائد مناسب على الاستثمارات
ب- في تحقيق التوازن بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي
ج- على سداد العوائد عند استحقاقها
د- على سداد ديونها في الاجل الطويل

٢ | حقوق المساهمين: تمثل حصه المساهمين في المؤسسة وهي صافي ثروتهم الناتجة عن الموجودات ناقصا المطلوبات

أ- صحيح
ب- خاطئ

٣ | من خصائص التحليل العمودي الرأسي انه :

- أ- يتميز بمعرفته اتجاه تطور عناصر القوائم المالية
ب- يتصف بضعف الدلالة لانه يعتبر تحليلا ساكنا
ج- يهتم بدراسة التغيرات في عناصر القوائم الماليه
د- لاشيء مما ذكر

٤ | من خصائص التحليل الأفقي للقوائم المالية أنه:

- أ- يتصف بضعف الدلالة لانه يعتبر تحليلاً ساكناً
ب- يركز على معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم الماليه على مدى عدة فترات زمنية
ج- يركز على إظهار الوزن النسبي لكل عناصر الميزانية اليوم اجمالي الميزانية
د- لاشيء مما ذكر

٥ | من خصائص التحليل الافقي انه يركز على معرفه اتجاه تطور عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية

أ- صحيح
ب- خاطئ

٦ | ان ما يههم المقرضين الدائنين بالدرجه الاساس من نتائج التحليل المالي الوصول الى:

- أ- زياده تكاليف المبيعات
ب- انخفاض تكاليف المبيعات
ج- ارتفاع اسعار البيع
د- لاشيء مما ذكر

٧ | الأطراف المهتمه بالتحليل المالي هي :

- أ- اداره المنشأة ، اصحاب المنشأة ، الدائنون ، جهات أخرى
ب- اداره المنشأة ، المنشآت المماثله ، جهات حكومية ، المكاتب الاستشاريه
ج- اداره المنشأة ، اصحاب المنشأة ، المنشآت المماثله ، جهات حكومية
د- لاشيء مما ذكر

٨ | ما يههم المقرضيين الدائنين بالدرجه الاساس من نتائج التحليل المالي الوصول الى:

- أ- ارتفاع اسعار البيع
ب- قدره المنشأة على الوفاء بالتزاماتها
ج- زياده حجم المبيعات
د- انخفاض تكاليف المبيعات

٩ | ان اداه التحليل المالي التي تقيس التغير في بنود القوائم المالية عبر الزمن هي :

- أ- التحليل الافقي
ب- تحليل نسب الماليه
ج- التحليل الرأسي
د- لاشيء مما ذكر

١٠ | عناصر حساب الارباح والخسائر :

- أ- الاصول والالتزامات وحقوق الملكيه
ب- الايرادات والمصاريف والمسحوبات والاصول
ج- الايرادات والمصرفوات
د- المصاريف والمسحوبات والحقوق الملكيه

المحاضرة العاشرة

٣- التحليل المالي باستخدام النسب المئوية

يعبر عن العلاقة بين فقرة مالية وأخرى في قائمة المركز المالي أو في كشف الدخل

وهي على نوعين :

- ١- نسبة مئوية
 - ٢- عدد مرات
- وذلك لمقارنته (هذه النسبة أو هذه المرات) مع ما كان عليه الوضع في السابق أو مع الشركات الأخرى في ذات القطاع تظهر الحاجة الى النسب المئوية بسبب قصور البيانات المطلقة لوحدها وذلك للتعبير عن العلاقات بين الفقرات المترابطة مع بعضها البعض .

والنسبة الواحدة لاتشير لوحدها الى صورة متكاملة ما لم تدرس مع غيرها من النسب.

توجد مجموعة من النسب المالية التي تستخدم للتعرف على أداء الشركة ومن ثم مقارنتها مع الشركات الأخرى في ذات القطاع

- ١- نسبة السيولة
- ٢- النسبة الجارية
- ٣- النسبة السريعة
- ٤- معدل دوران المخزون
- ٥- معدل دوران النقدية
- ٦- معدل دوران الذمم
- ٧- فعالية ادارة راس المال العامل
- ٨- نسبة العائد على الاصول
- ٩- معدل العائد على حقوق الملكية
- ١٠- ربحية السهم

ولفهم هذه النسب المالية نطرح المثال التالي /

تمرين :

نفترض أن إحدى الشركات لديها قائمة مالية لنهاية عام ١٤٣٦ كانت كما يلي :

- | | |
|--|--|
| البنك والنقدية في الصندوق بقيمة (٨٠٠ ألف ريال) | الخصوم طويلة الأجل بقيمة (٥ مليون و ٢٠٠ ألف ريال) |
| الإستثمارات المالية قصيرة الأجل بقيمة (٦٠٠ ألف ريال) | صافي حقوق الملكية بقيمة (١٥٦٠٠٠٠٠٠ ريال) |
| الذمم المدينة بقيمة (٢ مليون و ٢٠٠ ألف ريال) | مجموع الخصوم وحقوق الملكية بقيمة (٢٦٨٠٠٠٠٠٠ ريال) |
| بضاعة المخزون السلعي بقيمة (٤ مليون و ٤٠٠ ألف ريال) | فإذا علمت أن: |
| المصرفوات المدفوعة مقدماً بقيمة (٤٠٠ ألف) | عدد أسهم رأس المال بقيمة (مليون و ٥٠٠ ألف ريال) سهماً عادياً |
| المجموع للأصول الثابتة (الصافي) بقيمة (١٨٤٠٠٠٠٠٠ ريال) | كما توفرت لدينا بعضاً من المعلومات عن عام ١٤٣٦ على النحو التالي: |
| بالتالي | صافي المبيعات خلال العام بقيمة (٢٠ مليون ريال) |
| المجموع الكلي للأصول بقيمة (٢٦٨٠٠٠٠٠٠ ريال) | تكلفة المبيعات (تكلفة البضاعة المباعة) بقيمة (٨ مليون ريال) |
| الذمم الدائنة بقيمة (٦ مليون ريال) | صافي الدخل العام لهذه الشركة بقيمة (١٠ مليون ريال) |

المطلوب حساب كل من :

- (١) نسبة السيولة (الجارية و السريعة)
(٢) معدل دوران المخزون
(٣) معامل دوران النقدية
(٤) معامل دوران الذمم
(٥) فعالية إدارة رأس المال العامل
(٦) نسبة العائد على الأصول
(٧) معدل العائد على حقوق الملكية
(٨) ربحية السهم

لحل هذا التمرين نأخذ فقرة فقرة لتحليل المعطيات وذلك بتطبيق مباشر على القوانين:

(١) نسبة السيولة

- يجب أن لا تكون السيولة لدى الشركة كبيرة بحيث يفوت على هذه الشركة بعضاً من الفرص.
- لا بد من توفير سيولة كافية وذلك لتغطية الإلتزامات المالية والأزمات المالية المستقبلية في حال حدوثها.
- النسبة الجارية /هذه النسبة تقيس عدد مرات تغطية الموجودات المتداولة للمطلوبات المتداولة.

تقيس الملاءمة المالية للشركة في **المدى القصير** وذلك للتعرف على مقدرة الشركة على تسديد الإلتزامات المالية وذلك لمقارنة مطلوباتها بالموجودات التي لديها.
-قيمة هذه السيولة يجب أن تكون في حدود وسطي القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

(أ) السيولة الجارية

نسبة السيولة الجارية = الموجودات (الأصول) المتداولة ÷ المطلوبات (الخصوم) المتداولة

القيمة المقبولة (**المعيار التجاري**) للسيولة الجارية هي أن تغطي الموجودات المتداولة المطلوبات المتداولة بمرتين، بمعنى (٢ إلى ١) أي كل أصلين متداولين يقابلهما خصم متداول واحد وذلك لتغطيتها

لذا يجب أن نحصر أولاً كافة الأصول المتداولة

الأصول المتداولة = البنك والنقدية بالصندوق + الإستثمارات المالية قصيرة الأجل + الذمم المدينة + بضاعة المخزون السلعي + المصروفات المدفوعة مقدماً

الأصول المتداولة = ٨٠٠ ألف ريال + ٦٠٠ ألف ريال + ٢ مليون و ٢٠٠ ألف ريال + ٤ مليون و ٤٠٠ ألف ريال + ٤٠٠ ألف ريال

= ٨ مليون و ٤٠٠ ألف ريال

لا يوجد لدينا في هذا التمرين سوى خصم متداول واحد ألا وهو

(الذمم الدائنة) بقيمة (٦ مليون ريال) ، بالتالي :

نسبة السيولة الجارية = ٨ مليون و ٤٠٠ ألف ريال ÷ ٦ مليون ريال

= (١,٤ مرة)

وفي حال أن هذه النسبة الجارية تزيد عن (٢) بفارق كبير معنى ذلك أن هذه الشركة لديها سيولة غير مستفاد منها.

بما أن المعيار التجاري لهذه النسبة هو (٢ إلى ١) وهذا يدل أن لدى هذه الشركة **قلة في السيولة الجارية** مما قد تضطر إلى بيع بعضاً من المخزون السلعي بقيمة أقل من قيمته وذلك لسداد إلتزاماتها

(ب) النسبة السريعة

تقيس مقدرة الشركة على سداد مطلوباتها المتداولة دون اللجوء إلى تسييل (بيع) المخزون

نسبة السيولة السريعة = الموجودات (الأصول) المتداولة (بإستثناء المخزون) ÷ المطلوبات (الخصوم) المتداولة

بالتالي فإن :

الأصول المتداولة = البنك والنقدية + الإستثمارات المالية قصيرة الأجل
+ الذمم المدينة + المصروفات المدفوعة مقدماً
الأصول المتداولة = ٨٠٠ ألف ريال + ٦٠٠ ألف ريال + ٢ مليون و
٢٠٠ ألف ريال + ٤٠٠ ألف ريال = ٤ مليون ريال
المطلوبات (الخصوم) المتداولة = الذمم الدائنة + المخصصات +
الحساب المكشوف بالبنك + قروض قصيرة الأجل + قروض بوالص
الإعتماد
الخصوم المتداولة = ٦ مليون ريال + صفر + صفر + صفر + صفر =
٦ مليون ريال
نسبة السيولة السريعة = ٤ مليون ريال ÷ ٦ مليون ريال = (٠,٦٦ مرة)

القيمة المقبولة (المعيار التجاري) للسيولة السريعة هو (١ إلى ١)
بمعنى أن كل أصل متداول يقابله خصم متداول

إلا أنه هنا أقل من الواحد (٠,٦٦)

بالتالي لدى هذه الشركة قلة في السيولة غير كافي لتغطية إحتياجاتها
من سداد لإلتزاماتها ويجب عليها مراجعة سياستها خاصة فيما يتعلق
بـ (المبيعات) بمعنى اخر تسييل بعض من بضاعتها للوفاء باللتزاماتها

ملاحظة :

النسبة السريعة = ١

النسبة الجارية = ٢ الى ١

(٢) معدل دوران المخزون

الهدف الأساسي منه :

جعل تكلفة الإحتفاظ بمخزون المواد أقل ما يمكن وفي نفس الوقت توفير الكميات والنوعية المناسبة من المواد اللازمة ، يتحقق هذا الهدف من خلال الموازنة بين المدخلات إلى المخزونات من المخازن. وهذه النسبة تشير إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى الشركة ، وكلما زادت هذه المرات كلما كان ذلك في صالح الشركة حيث تستطيع الشركة أن تحقق أرباح كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من الشركات المماثلة والتي لديها معدل دوران مخزون أقل ، إلا أن معدل دوران المخزون إذا كان أقل بكثير من الشركات المنافسة مما قد يعني بقاء المخزون لدى تلك الشركة مدة طويلة داخلها مقارنة بالمنافسين مما قد يفوت عليها كثير من الفرص.

عدد الأشهر = ١٢ شهر ÷ ٤,٥٤ مرة = (٢,٦٤) أي شهرين و (٠,٦٤) من الشهر
أي أن هذه الشركة قرابة كل (شهرين وثلاثي الشهر) تقوم بتجديد مخزونها أي أنها تقوم بتصريف المخزون السابق وشراء مخزون جديد (بضاعة جديدة) خلال هذه المدة

معدل دوران المخزون = المبيعات ÷ رصيد المخزون
معدل دوران المخزون = ٢٠ مليون ريال ÷ ٤ مليون و ٤٠٠ ألف ريال = (٤,٥٤ مرة)

لتحويل عدد المرات إلى عدد أشهر:

عدد الأشهر = عدد أشهر السنة ÷ معدل دوران المخزون

(٣) معامل دوران النقدية

- تمثل النقدية الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة (من و إلى خزينة المنشأة)
من اهم أمثلة مصادر التدفقات النقدية الداخلة / الإيرادات المحصلة من تحصيل الديون .

من اهم أمثلة مصادر التدفقات النقدية الخارجة / الرواتب والاجور ومصاريف المواد وتسديد اقساط الايجار

- يتوقف نجاح أساليب إدارة النقدية على معدل دوران النقدية
- لابد أن يكون هناك موازنة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة
-تعتبر الدورة النقدية عن المدى الذي ينقضي بين إستخدام النقدية لشراء المواد الخام وصنع السلع الجاهزة منها ومن ثم بيعها إلى العملاء

الذين يقومون بدورهم بدفع أثمان تلك السلع إلى المنشآت
وعندما يتم تحويل هذه السلعة إلى نقدية فإن الدورة تكون قد إكتملت
دوران النقدية: يعني عدد المرات التي يتم فيها الإستخدام النقدي في السنة

مراحل تحول المواد الخام إلى نقدية (هذه المراحل متتالية) :

المرحلة الأولى :

مرحلة شراء المواد الخام.

المرحلة الثانية :

إستلام المواد ودفع ثمنها.

سيطرة المنشأة على المرحلتين الأولى والثانية تكون قليلة لكونها تخضع لظروف وإعتبارات الموردين في كثير من الأحيان

المرحلة الثالثة :

تصنيع المواد وبيعها للعميل.

المرحلة الرابعة :

إستلام الثمن نقداً من العملاء.

في المرحلتين الثالثة والرابعة فيتم تحديد سرعتها حسب سياسة المخزون السلعي وشروط البيع التي تتخذها تلك المؤسسة

عدد الأشهر = عدد أشهر السنة ÷ معدل دوران النقدية

عدد الأشهر = ١٢ شهر ÷ ٢٥ مرة = (٠,٤٨) من الشهر
أي قرابة النصف شهر اذن هذه الشركة تحتاج الى نصف شهر لاستلام
النقدية .

معدل دوران النقدية / يحسب لنا المدة التي نحتاجها لعملية دوران
النقدية في هذه المراحل الاربع ، حيث يؤثر معامل دوران النقدية
بصورة اساسية في إدارة النقدية

معدل دوران النقدية = المبيعات ÷ رصيد النقدية

معدل دوران النقدية = ٢٠ مليون ريال ÷ ٨٠٠ ألف ريال = (٢٥ مرة)

ملاحظة /

لاستخراج عدد المرات في عدد الايام

نضرب ناتج الاشهر (الناتج السابق 0.48) في عدد ايام الشهر
= 0.48 × 30 = 14.4 يوم ونصف أي 15 يوما تقريبا لاعادة النقدية بالصندوق

كويزات اللقاء العاشر ،،، ذكرها الدكتور باللقاء

السؤال الاول / أي الاوضاع التالية هو الوضع الامثل للشركة في إدارة الديون:-

- ١- متوسط فترة التحصيل ٤٠ يوم ومتوسط فترة السداد ٢٥ يوم
- ٢- متوسط فترة التحصيل ٣٥ يوم ومتوسط فترة السداد ٤٥ يوم
- ٣- متوسط فترة التحصيل ٥٥ يوم ومتوسط فترة السداد ٥٠ يوم
- ٤- لا اجابة

السؤال الثاني / أي من مما يلي يؤدي الى انخفاض السيولة السريعة

- ١- انخفاض النقدية وارتفاع الديون
- ٢- ارتفاع اوراق القبض القابلة للخصم وانخفاض اوراق الدفع
- ٣- ارتفاع المخزون وانخفاض الدائنين
- ٤- لا اجابة

السؤال الثالث / تمثل حصة المساهمين في المؤسسة وهي صافي ثروتهم الناتجة عن الموجودات ناقصاً المطلوبات

- ١- صح
- ٢- خطأ

أسئلة السنوات السابقة

١|مما يؤدي إلى انخفاض نسبه السيوله السريعه :

- أ-ارتفاع اوراق القبض القابلة للخصم وانخفاض اوراق الدفع
- ب- انخفاض النقدية وارتفاع الدائنين
- ج- انخفاض اوراق الدفع وارتفاع اوراق الماليه المسعره .
- د- ارتفاع المخزون وانخفاض الدائنين

٢| أي مما يلي يؤدي الى ارتفاع نسبة السيولة السريعة :

- أ-ارتفاع اوراق الدفع وانخفاض اوراق القبض القابلة للخصم
- ب- انخفاض اوراق الدفع وارتفاع اوراق القبض القابلة للخصم
- ج- ارتفاع الدائنين وانخفاض المدينين
- د- انخفاض الاوراق الماليه المسعره وارتفاع المصاريف المستحقة

٣|نسبة السيوله الجاريه تعبر عن :

- أ- عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداوله تغطيه الالتزامات الثابته
- ب- عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداوله تغطيه الالتزامات المتداوله
- ج- عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول الثابته تغطيه الالتزامات المتداوله
- د- عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول الثابته تغطية الالتزامات الثابته

٤| اي مما يلي يؤدي الى ارتفاع معدل دوران المخزون ؟

أ- ارتفاع صافي المبيعات وانخفاض متوسط المخزون

ج- ارتفاع تكلفة المبيعات وانخفاض متوسط المخزون

ب- ارتفاع المبيعات الاجلة وانخفاض متوسط المخزون

د- انخفاض تكلفة المبيعات وارتفاع متوسط المخزون

٥| اي الاوضاع التالية هو الوضع الامثل للشركة في اداره الديون:

أ- متوسط فتره التحصيل ٣٠ يوم ومتوسط فتره السداد ٣٠

ج- متوسط فتره التحصيل ٣٥ ومتوسط فتره السداد ٤٥ يوم

ب- متوسط فتره التحصيل ٤٠ يوم ومتوسط فتره السداد ٢٥ يوم

د- متوسط فتره التحصيل ٥٥ يوم ومتوسط فتره السداد ٥٠ يوم

٦|الذي يؤدي الى انخفاض معدل دوران المخزون :

أ- انخفاض المبيعات الاجله وارتفاع متوسط المخزون

ج- ارتفاع تكلفه المبيعات وانخفاض متوسط المخزون

ب- انخفاض تكلفه المبيعات وارتفاع متوسط المخزون

د- ارتفاع المبيعات الاجله وانخفاض متوسط المخزون

٧|يتم احتساب نسبه السيوله الجاريه من خلال قسمه:

أ- صافي المشتريات الاجله / الذمم المدينه

ج- الذمم المدينه / اجمالي الموجودات

ب- الذمم المدينه / صافي المبيعات الاجله

د- الموجودات المتداوله / المطلوبات المتداوله

٨| يتم احتساب معدل دوران المخزون من خلال قسمه:

أ- صافي المشتريات الاجله / الذمم المدينه

ج- الذمم المدينه / اجمالي الموجودات

ب- المبيعات / رصيد المخزون

د- الذمم المدينه / صافي المبيعات الاجله

٩|انخفاض النقديه وارتفاع الدائنين يؤدي الى:

أ- ارتفاع نسبه السيوله السريعه

ج- انخفاض نسبه السيوله السريعه

ب- زياده نسبه التداول

د- لاشيء مما ذكر

١٠|نسبه السيوله تعبر عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول:

أ- الثابته تغطيه الالتزامات الثابته

ج- الثابته تغطيه الالتزامات المتداوله

ب- المتداوله تغطيه الالتزامات المتداوله

د- المتداوله تغطيه الالتزامات الثابته

حل التكاليف الأول لمادة التمويل والاستثمار

س١ السيولة والامان كأحد الاستراتيجيات الملائمه للاستثمار يتوقفان على.....

- ١- مدى تحمل المستثمر لعنصر المخاطره
- ٢- معدل العائد
- ٣- معدل الاولويه

س٥ الاستثمار المحفز هو

- ١- المتمثل بالاهتمام بالعنصر البشري
- ٢- الاستثمار المستقبلي
- ٣- الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل

س٢ اهميه الاستثمار تكمن في ..

- ١- دعم عمليه التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه
- ٢- التضحيه بفرص العمل
- ٣- عجز الدخل القومي

س٦ المستثمر_____ هو الذي يعطي عنصر الربحيه الاولويه

- ١- المضارب
- ٢- المتحفظ
- ٣- المتوازن

س٣ المستثمر المتحفظ هو

- ١- الذي يعطي عنصر الربحيه الاولويه
- ٢- الذي يعطي عنصر الامان الاولويه
- ٣- الذي يوازن بين العائد والمخاطره

س٧ المستثمر المتوازن هو

- ١- الذي يعطي عنصر الربحيه والاولويه
- ٢- الذي يوازن بين العائد والمخاطره
- ٣- الذي يعطي عنصر الامان والاولويه

س٤ الاستثمار المالي هو

- ١- المتمثل بالاهتمام بالعنصر البشري
- ٢- الاستثمار الحقيقي
- ٣- المتعلق بالاستثمار في الاوراق الماليه

س٨ الاستثمار الحقيقي هو

- ١- الاستثمار في الاصول الحقيقيه
- ٢- المتعلق بالاستثمار في الاوراق الماليه
- ٣- المتمثل بالاهتمام بالعنصر البشري

حل التكاليف الثاني لماده التمويل والاستثمار.

س١. معدل الفائدة الاسمي هو حاصل قسمة؟

- ١- قيمه الفائدة السنويه على الدفعه الاولى $\times 100$
- ٢- قيمه الفائدة السنويه على مبلغ الاقتراض $\times 100$
- ٣- مبلغ الاقتراض على قيمه الفائدة السنويه $\times 100$

س٢... استعمال الارباح المحتجزه لتمويل المنشأة؟؟

- ١- لايتطلب اصدار اسهم مجانيه للمساهمين
- ٢- يتطلب الحصول على معاملات وتكاليف كثيره
- ٣- يتطلب اصدار اسهم مجانيه للمساهمين

س٣... تعتبر..... شكلا من اشكال التمويل قصيره الاجل الذي تحصل عليه المنشأة من الموردین؟؟

- ١- المشتريات بالاجل
- ٢- الاسهم الممتازه
- ٣- السندات

س٤... من مصادر التمويل طويله الاجل؟؟

- ١- الارباح المحتجزه.والاسهم الممتازه
- ٢- الائتمان المصرفي.الارباح المحتجزه
- ٣- الائتمان التجاري. والائتمان المصرفي

س٥..... بيع موصوف في الذمه مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد؟

- ١- السلم
- ٢- المضاربة
- ٣- المرابحة للامر بالشراء

المحاضرة الحادية عشر

(٤) معامل دوران الذمم :-

صافي الذمم = قيمة المديونية - قيمة الدائنية

الهدف منه :

تعرض الدائنية الشركة لمخاطر عدم السداد مما يؤثر سلباً على ربحية الشركة
لابد ان يكون هناك عملية موازنة.

تقليص الفرق بين مديونية الشركة ودائيتها وذلك من خلال جعل مدة مديونية الشركة للغير أطول ما يمكن والعمل على تقصير مدة الدائنية بقدر الإمكان ، حيث أن الدائنية لدى الغير تعتبر عملية تعطيل للأموال وعدم الاستفادة منها من قبل المؤسسة

وهي على نوعين :

٢-الذمم الدائنة

١-الذمم المدينة

مثال

انا مدين لك بعشرة ريالات ومعناها انا المدين وانت الدائن تطلبنى عشرة ريالات
هذا هو الفرق بين المدين والدائن للتوضيح
صافي الذمم هو الفرق بين قيمة المديونية وقيمة الدائنية

قانون معدل دوران الذمم = المبيعات ÷ صافي الذمم

ولاستخراج صافي الذمم

صافي الذمم = قيمة المديونية - قيمة الدائنية

تنقسم الذمم الى نوعين :-

(أ) معدل دوران الذمم المدينة أسباب أهميته :

- مهم جداً لمعرفة معدل تحصيل الذمم المدينة الناتجة من المبيعات الآجلة.
- يساعد الإدارة في إعادة النظر لسياستها تجاه الذمم المدينة.
- يجب أن تكون مدة التحصيل أقل من المدة الممنوحة للشركة من مورديها وذلك لتستطيع هذه الشركة الوفاء بالتزاماتها.
- وعادة المدة المنطقية والمقترحة يجب أن لا تتجاوز (٩٠ يوم) لأنه كلما كانت المدة طويلة فهذا يعني وجود ديون ممنوحة بفترة سداد طويلة جداً ولعدد كبير من العملاء أو لأن هنالك ديون متعثرة وقيمتها عالية.

معامل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات الآجلة ÷ رصيد الذمم المدينة

معامل دوران الذمم المدينة = ٢٠ مليون ريال ÷ ٢ مليون و ٢٠٠ ألف ريال = (٩,٠١ مرة)

(ب) معدل دوران الذمم الدائنة أسباب أهميته :

* يتوجب على الشركة ألا تكون هذه المدة طويلة جداً بحيث أن تؤثر على الموردين كذلك مما قد يمتنع الموردين من التجاوب مع تلك الشركة للتصدير لها مرة أخرى بالأجل وذلك لمطاطلة هذه الشركة في عمليات السداد.

* معرفة معدل سداد الذمم الدائنة الناتجة عن **المشتريات الآجلة**
* معرفة مدة السداد بحيث تكون مدة السداد **أكثر** من المدة الممنوحة من الشركة لعملائها

معامل دوران الذمم الدائنة = تكلفة البضاعة المباعة ÷ رصيد الذمم الدائنة

معامل دوران الذمم الدائنة = ٨ مليون ريال ÷ ٦ مليون ريال = (١,٣٣ مرة)

(٥) نسب فعالية إدارة رأس المال العامل

بمعنى مدى إستغلال رأس المال في العملية الإنتاجية وكلما كانت هذه النسبة **عالية** كلما كان الإستغلال **أفضل** مما قد يؤدي الى اتخاذ قرار بزيادة الاصول الثابتة او البضاعة او تغيير سياسة البيع

فعالية إدارة رأس المال العامل = رأس المال العامل ÷ مجموع الأصول (المتداولة والثابتة معاً) × ١٠٠

رأس المال العامل = المخزون + الذمم المدينة - الذمم الدائنة

رأس المال العامل = ٤ مليون و ٤٠٠ ألف ريال + ٢ مليون و ٢٠٠ ألف ريال - ٦ مليون ريال = ٦٠٠ ألف ريال
فعالية إدارة رأس المال العامل = ٦٠٠ ألف ريال ÷ ٢٦ مليون و ٨٠٠ ألف ريال × ١٠٠ = (٢,٢٣ %)

هذه النسبة ضئيلة جداً وتدل على أن المنشأة تباع بأحجام كبيرة بالأجل، لذا يتوجب عليها تغيير سياسة البيع بالأجل وارتفاع المخزون والمصاريف المستحقة وارتفاع الاصول الثابتة وانخفاض الاموال الدائنة

(٦) نسبة العائد على الأصول

مهمة لمعرفة مدى استغلال الأصول في العملية الإنتاجية

نسبة العائد على الأصول = الربح الصافي (بعد

الزكاة) ÷ مجموع الأصول × ١٠٠

نسبة العائد على الأصول = ١٠ مليون ريال ÷ ٢٦ مليون و ٨٠٠ ألف ريال × ١٠٠ = (٣٧ %)

هذه النسبة تعتبر إلى حد ما جيدة وهي أعلى من الحد الأدنى
الحد الأدنى المتعارف عليه بين القطاعات (٢٠ %) وهذا يعني زيادة
الدخل الصافي لكل ريال يتم استثماره في الأصول.

(٧) معدل العائد على حقوق الملكية

مهمة لتعرف مالكي المؤسسة على مدى إنتاجيتها وربحيتها وادارة هذه المؤسسة

معدل العائد على حقوق الملكية = الربح الصافي (بعد الزكاة) ÷ قيمة حقوق المالكين × ١٠٠

الحد الأدنى المتعارف عليه بين القطاعات (١٠ %)
وزيادة هذه النسبة تدل على معدل العائد الذي حققتة المنشأة على
رأس المال بينما في حال انخفاض هذه النسبة مقارنة بالمنشآت في
نفس القطاع يدل على عدم مقدرة المنشأة على تحقيق ارباح مناسبة

معدل العائد على حقوق الملكية = ١٠ مليون ريال ÷ ١٦ مليون و
٦٠٠ ألف ريال × ١٠٠ = (٦٤ %)

هذه النسبة جيدة لحد ما وهي أعلى من الحد الأدنى

(٨) ربحية السهم

أحد اهم مؤشرات الربحية للمستثمرين الراغبين في الإستثمارات في الشركات المساهمة

ربحية السهم = الربح الصافي (بعد الزكاة) ÷ عدد الأسهم

ربحية السهم = ١٠ مليون ريال ÷ مليون و ٥٠٠ ألف ريال = (٦,٦٦ ريال للسهم الواحد) سنوياً
هذا مؤشر جيد إلا أنه لابد من مقارنته بالشركات الأخرى وذلك ليمت إتخاذ القرار الملائم والسليم في العمليات الإستثمارية.

أساليب تقييم المشروعات

(١) صافي القيمة الحالية

صافي القيمة الحالية = القيمة الحالية للمنافع - القيمة الحالية للتكاليف

أو:

صافي القيمة الحالية = التدفقات النقدية الداخلة - التدفقات النقدية الخارجة

التدفقات النقدية الداخلة تضم كل من :

١- إيرادات المبيعات المختلفة .

٢- أي إعانات أو تعويضات أخرى.

٣- قيمة الخردة.

الخردة : هي القيمة المحصلة من الأصل بعد بيعه (إستهلاكه)

مثال :

نفترض أن إحدى المنشآت قامت بشراء آلة وقامت بإستخدامها خلال عشر سنوات ومن ثم لم تعد هذه الآلة صالحة للإستخدام فمن ثم قامت ببيعها .

المتحصل من بيع هذه الآلة يسمى (قيمة الخردة).
وتدخل هذه القيمة ضمن التدفقات النقدية الداخلة

التدفقات النقدية الخارجة ، تشمل على :

* التكاليف الرأسمالية (الأراضي - المباني - المعدات - الأثاث ...)

* التكاليف التشغيلية (مواد خام - تكاليف عمالة - مصاريف إدارية ونثرية - الإحتياجات) .

(٢) أسلوب الرقم القياسي للربحية

يطلق عليه اسلوب التكلفة والعائد حيث يوضح القيمة الحالية التي تكتسب من انفاق كل ريال من قيمة الاستثمار الاصلي

الرقم القياسي للربحية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستلمة ÷ القيمة (التكلفة) الأصلية للإستثمار

- (المشروع مقبول) إذا كان العائد على التكلفة (أكبر من) الواحد الصحيح
- (المشروع مرفوض) إذا كان العائد على التكلفة (أقل من) الواحد الصحيح

تمرين :

نفترض أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستلمة تساوي ٥٧٧٨١ ريال والتكلفة الأصلية للإستثمار تساوي ٥٠ ألف ريال
المطلوب : حساب الرقم القياسي للربحية

الحل :

<p>ولإستخراجها كنسبة مئوية نقوم بضرب الناتج في ١٠٠ = (١١٦ %)</p> <p>هذا المشروع يقبل لأن النتيجة أكبر من الواحد الصحيح</p>	<p>الرقم القياسي للربحية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستلمة ÷ التكلفة الأصلية للإستثمار</p> $(١,١٦) = ٥٠٠٠٠ \div ٥٧٧٨١ =$
--	---

مثال آخر

نفترض أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستلمة تساوي ٤٨٠٠٠ ريال والتكلفة الأصلية للإستثمار تساوي ٥٠ ألف ريال
المطلوب : حساب الرقم القياسي للربحية..

الحل

<p>ولإستخراجها كنسبة مئوية نقوم بضرب الناتج في ١٠٠ = (٩٦ %)</p> <p>هذا المشروع لايقبل لأن النتيجة اقل من الواحد الصحيح</p>	<p>الرقم القياسي للربحية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستلمة ÷ التكلفة الأصلية للإستثمار</p> $(٠,٩٦) = ٥٠٠٠٠ \div ٤٨٠٠٠ =$
--	---

كويزات اللقاء الحادي عشر،، ذكرها الدكتور باللقاء

السؤال الاول / عند تقويم المشروعات الرأسمالية ينبغي تحديد معدل العائد المرغوب او المستهدف مقدماً لاحتساب :-

١-معدل العائد المحاسبي

٢-صافي القيمة الحالية

٣-فترة الاسترداد

السؤال الثاني / مجموع الاصول هو

١-اجمالي الاصول المتداولة

٢-الاصول المتداولة+الاصول الثابتة

٣-الاصول المتداولة+المطلوبات المتداولة

٤-لااجابة

السؤال الثالث / نفترض أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستلمة تساوي ٥٧٧٨١ ريال والتكلفة الأصلية للإستثمار تساوي ٥٠ ألف ريال

حساب الرقم القياسي للربحية

١-١،١٦ أو ١١٦%

٢-١،١٨ أو ١١٨%

المحاضرة الثانية عشر

المحافظ الإستثمارية

هي عبارة عن سلة من الأصول الإستثمارية ، أي عملية تنويعية من أكثر من إستثمار واحد.

إدارة المحافظ الإستثمارية

هي عملية تخصيص الأصول وتوزيع ثروة المستثمر على الأصول الإستثمارية المختلفة وفق إحتياجات ذلك المستثمر، حيث أن القرار المتعلق بتوزيع ثروة المستثمر يعتبر من أهم القرارات في العملية الإستثمارية وهي بداية الوصول إلى الهدف.

خطوات إدارة المحافظ

(١) وضع بيان السياسة الإستثمارية (خطة الإستثمار)

تتضمن مجموعة من العناصر ، أهمها :

١- تحديد الأهداف.

٢- فهم السوق ومبتغاه.

٣- فهم إحتياجات المستثمر.

(٣) تكوين المحفظة

بعدد من الأصول والتنويع بين الأصول الحقيقية والأوراق المالية (الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي) وذلك لتجنب وقوع المخاطر وخسارة في احد الاستثمارات

(٢) دراسة السوق والإتجاهات المستقبلية

بدراسة الظروف المالية والإقتصادية الحالية وتوقع الإتجاهات المستقبلية للقطاع الذي تم الإستثمار به.

يعتمد نجاح المحفظة الاستثمارية على كفاءة تخصيص وتوزيع هذه الأصول وقدرة مدير تلك المحفظة على تحقيق اهدافها ولا بد من تحديد التكرية المناسبة من ادوات الاستثمار المختلفة.

٤- وضع معايير للأداء ومقارنتها بما تم إنجازه خلال الفترة وذلك لتعزيز مواطن القوة ومعرفة الخلل ومعالجته

(ع) المتابعة وتقييم الأداء

بحيث لا بد من تقييم الأداء ومعرفة مواطن القوة وتعزيزها ومعرفة مواطن الضعف ومحاولة معالجة ذلك الخلل

الأهداف الإستثمارية

الهدف الأول :

المحافظة على رأس المال (الهدف الرئيس والأهم).

الهدف الثاني :

محاولة زيادة رأس المال.

الهدف الثالث :

إيجاد دخل جارٍ.

الهدف الرابع :

إيجاد دخل إجمالي لهذه العملية الإستثمارية.

بعض المحددات والعوائق للعملية الإستثمارية

- ١- **إحتياجات السيولة** ، حيث أنه قد يكون أحيانا بعض من لديه الرغبة في الإستثمار لديه الفكرة ولكن تنقصه السيولة
- ٢- **الأفق الزمني** أي المدة الزمنية للعملية الإستثمارية

- ٣- **العوامل القانونية والتنظيمية** قد تكون عائق للعملية الاستثمارية.
- ٤- **الإحتياجات والتفضيلات الخاصة** ، حيث أنه قد تكون لديه سيولة ولكن يرغب في وضع هذه السيولة في أماكن أخرى.

كيفية التخطيط لعملية الإستثمار

- الإستثمار المباشر

حيث يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الإستثمارية في حال لديه الوعي والدراية الكافية بالعملية الإستثمارية والتفرقة بين الأصول الحقيقية والأصول المالية وكذلك في المدد الإستثمارية

- الإستثمار غير المباشر

وذلك بإعطاء جهة إستثمارية بعينها تقوم بالعملية الإستثمارية وتشارك ذلك المستثمر بالأرباح وفق شروط وإتفاقيات معينة.

كويزات اللقاء الثاني عشر،، ذكرها الدكتور باللقاء

السؤال الاول / عند تقويم المشروعات الرأسمالية ينبغي تحديد معدل العائد المرغوب او المستهدف مقدماً لاحتساب :-

- ١- معدل العائد المحاسبي
- ٢- صافي القيمة الحالية
- ٣- فترة الاسترداد

السؤال الثاني / مجموع الاصول هو

- ١- اجمالي الاصول المتداولة
- ٢- الاصول المتداولة + الاصول الثابتة
- ٣- الاصول المتداولة + المطلوبات المتداولة
- ٤- لا إجابة

السؤال الثالث / نفترض أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستلمة تساوي ٥٧٧٨١ ريال والتكلفة الأصلية للإستثمار تساوي ٥٠ ألف ريال

حساب الرقم القياسي للربحية

- ١- ١،١٦ أو ١١٦%
- ٢- ١،١٨ أو ١١٨%

السؤال الرابع / يعتبر القرار المتعلق بتوزيع ثروه المستثمر على انواع وفئات الاصول المختلفه احد اهم قرارات المحفظه الاستثماريه:

أ- صحيح

ب- خاطئ

السؤال الخامس / اداره محافظ الاستثمار عبارة عن عملية تخصيص الاصول وتوزيع ثروه المستثمر على الاصول الاستثماريه المختلفه وفق احتياجات

المستثمر

أ- صحيح

ب- خاطئ

أسئلة السنوات السابقة :

١- يتم احتساب ربحه السهم من خلال قسمه:

أ- الربح الصافي بعد الزكاه / عدد الاسهم

ب- الذمم المدينه / صافي المبيعات الاجله

ج- صافي المشتريات الاجله / الذمم المدينه

د- الذمم المدينه / اجمالي الموجودات

٢- يتم احتساب معدل دوران الذمم الدائنه من خلال قسمه :

أ- الذمم المدينه / اجمالي الموجودات

ب- تكلفه البضاعه المباعه / الذمم الدائنه

ج- الذمم المدينه / صافي المبيعات الاجله

د- صافي المشتريات الاجله / الذمم المدينه

٣- اي مما يلي يؤدي الى انخفاض معدل دوران الدائنين :

أ- ارتفاع تكلفه المبيعات وانخفاض متوسط الدائنين

ب- انخفاض المشتريات الاجله وارتفاع متوسط الدائنين

ج- انخفاض تكلفه المبيعات وارتفاع متوسط الدائنين

د- ارتفاع المشتريات الاجله وانخفاض متوسط الدائنين

٤- يتم احتساب معدل الدوران الذمم الماليه من خلال قسمة:

أ- الذمم المدينه / صافي المبيعات الأجله

ب- صافي المشتريات الأجله / الذمم المدينه

ج- الذمم المدينه / إجمالي الموجودات

د- صافي المبيعات الأجله / الذمم المدينه

٥- بافتراض أن القيمة الحاليه للتدفقات النقديه المستلميه

تساوي ٤٦,٨٠٠ ريال والتكلفه الأصليه للأستثمار تساوي :

أ- 1.17 أو ١١٧%

ب- ١,١٦ أو ١١٦%

ج- ١,١٩ أو ١١٩%

د- لاشيء مما ذكر

٦- بافتراض ان القيمة الحاليه للتدفقات النقديه المستلمه تساوي ٨٠٩٦٠ والتكلفه الاصيله للاستثمار تساوي ٨٠٠٠٠ ريال فالرقم القياسي

للربحيه هو:

أ- ١,٠١١ ب- ١,٠١٢ ج- ١,٠١٣

د- لاشيء مما ذكر

٧- يتم احتساب معدل دوران الذمم المدينه من خلال قسمه :

أ- الذمم المدينه / اجمالي الموجودات

ب- صافي المبيعات الاجله / الذمم المدينه

ج- صافي المشتريات الاجله / الذمم المدينه

د- الذمم المدينه / صافي المبيعات الاجله

٨- بافتراض ان القيمة الحاليه للتدفقات النقديه المستلمه تساوي ٤٧٦٠٠ ريال والتكلفه الاصيله للاستثمار تساوي ٤٠٠٠٠ ريال فأن الرقم

القياسي للربحيه هو:

أ- ١,١٧ أو ١١٧%

ب- ١,١٦ أو ١١٦%

ج- ١,١٩ أو ١١٩%

د- لاشيء مما ذكر

٩- بافتراض ان القيمة الحاليه للتدفقات النقديه المستلمه تساوي ٥٩٠٠٠ ريال والتكلفه الاصيله للاستثمار تساوي ٥٠٠٠٠ ريال فان الرقم

القياسي للربحيه هو:

أ- ١,١٨ أو ١١٨%

ب- ١,١٦ أو ١١٦%

ج- ١,١٩ أو ١١٩%

د- ١,١٧ أو ١١٧%

١٠- بافتراض ان القيمة الحاليه للتدفقات النقديه المستلمه تساوي ٣٤٨٠٠ ريال والتكلفه الاصيله للاستثمار تساوي ٣٠٠٠٠ ريال فالرقم

القياسي للربحيه هو:

أ- ١١٦%

ب- ١١٧%

ج- ١١٨%

د- ١١٩%

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نتمنى لكم النجاح والتوفيق في الدنيا والآخرة
كما نسعد باستقبال مقترحاتكم وملاحظاتكم عبر الواتس آب

0570700501

